

مؤقت

## مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9364

الخميس، 29 حزيران/يونيه 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد أبو شهاب/السيدة نسيبة	(الإمارات العربية المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	إكوادور	السيد بريس لوسي
	ألبانيا	السيد خوجة
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	سويسرا	السيد هاوري
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيدة هاكمان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة فرايزر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد كومانغا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد إيتشيكاني

## جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-18630 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 15/05.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أذعو ممثل أوكرانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أذعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة إيذومي ناكاميتسو، وكيلا الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح؛ والسيد ماكس بلومنتال، صحفي ومؤسس ورئيس تحرير الموقع الإخباري "غراي زون"؛ والسيد تشاي باوز، باحث متخصص في مجال الأسلحة الصغيرة والذخائر؛ والسيد سيرغي رادشنيكو، والأستاذ المتميز ويلسن إي شميت، كلية جونز هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة ناكاميتسو.

السيدة ناكاميتسو (تكلمت بالإنكليزية): منذ الإحاطة السابقة لمجلس الأمن بشأن هذا الموضوع (انظر S/PV.9325)، في أيار/مايو، استمر تقديم المساعدة العسكرية للقوات المسلحة الأوكرانية، في سياق غزو الاتحاد الروسي الشامل لأوكرانيا. والمعلومات المتعلقة بعمليات نقل منظومات الأسلحة وتدفقات الذخيرة من الحكومات متاحة من خلال مصادر مفتوحة. وشملت عمليات النقل تلك الأسلحة التقليدية الثقيلة، بما في ذلك الدبابات القتالية، والمركبات القتالية المدرعة، والطائرات المقاتلة، والطائرات العمودية، ومنظومات المدفعية ذات العيار الكبير، ومنظومات القذائف، والمركبات الجوية القتالية غير المأهولة، فضلا عن الذخائر التي يتم تشغيلها عن بعد والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها. وهناك تقارير تفيد بأن إمدادات الأسلحة والذخيرة قد تسارعت وتوسعت قبل الهجوم المضاد الذي نفذته

القوات الأوكرانية وفقا لما أفادت به التقارير. وهناك أيضا تقارير تفيد بأن دولا تنقل أو تعتزم نقل أسلحة مثل المركبات الجوية القتالية غير المأهولة والذخيرة إلى القوات المسلحة الروسية لاستخدامها في أوكرانيا. وعلاوة على ذلك، أفادت تقارير في وسائل الإعلام عن نقل أسلحة تقليدية رئيسية، بما في ذلك منظومات قذائف مدفعية، إلى جماعات مسلحة أخرى مشاركة في الحرب في أوكرانيا.

ويثير الإمداد بالأسلحة في أي حالة من حالات النزاع المسلح شواغل كبيرة بشأن التصعيد المحتمل للعنف ومخاطر تحويل وجهتها. ولا بد من اتخاذ التدابير للتصدي لخطر تحويل وجهة الأسلحة لتنتهي في أيدي مستخدمين نهائيين غير مأذون لهم ولغرض الاستخدامات غير المأذون بها بغية تجنب استفحال حالة عدم الاستقرار وانعدام الأمن في أوكرانيا والمنطقة وخارجها. وتشمل هذه التدابير تقييمات مخاطر تحويل وجهة الأسلحة قبل النقل، وشهادات المستخدم النهائي، وشروط عدم إعادة النقل، والتدابير القانونية وتدابير التطبيق الفعالة، وعمليات التحقق بعد الشحن. ولمنع تحويل وجهة الأسلحة، ينبغي توافر الشفافية في سلسلة الإمداد والتعاون وتبادل المعلومات فيما بين الدول المستوردة ودول العبور والدول المصدرة، فضلا عن اتخاذ تدابير عملية مثل الوسم والتعقب، وممارسات فعالة للمحاسبة وحفظ السجلات، والحماية المادية للأسلحة والذخائر، وتدابير الجمارك ومراقبة الحدود، ورصد التسريب وتحليله.

وكما ذكرت مرات عديدة من قبل، فإن الشفافية في مجال التسليح تدبير حاسم لبناء الثقة يمكن أن يعمل على الحد من التوترات وأوجه سوء الفهم بين الدول الأعضاء. وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية صك رئيسي في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، فإن معاهدة الاتجار بالأسلحة، وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية، وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، مع صكه الدولي للتعقب، هي بعض صكوك تحديد الأسلحة التي وضعتها الدول لمنع تحويل وجهة الأسلحة التقليدية وتنظيم الاتجار الدولي بالأسلحة.

بالإضافة إلى آلاف المدنيين الذين قتلوا أو جرحوا، فإن الهجمات المستمرة والمكثفة على الهياكل الأساسية الحيوية والخدمات الأساسية، بما في ذلك الهياكل الأساسية للطاقة، والمرافق الصحية والتعليمية، والطرق والجسور، تثير الجزع. وقد أدت الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب إلى تلوث الأراضي على نطاق واسع، مما جعل الأراضي غير صالحة للزراعة، بينما أعاقت تنقل الناس. وقد يكون تدمير سد محطة كاخوفكا لتوليد الطاقة الكهرومائية أكثر الأضرار جسامة التي لحقت بالهياكل الأساسية المدنية منذ بداية الحرب.

بموجب القانون الدولي الإنساني، يحظر على أطراف النزاع المسلح استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية، وتقع على عاتقهم مسؤولية اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة في تنفيذ العمليات العسكرية لتفادي إزهاق أرواح المدنيين أو إصابتهم أو الإضرار بالأعيان المدنية بصورة عرضية، أو للتقليل من حدوث ذلك إلى أدنى حد ممكن على الأقل. وتدين الأمم المتحدة بشدة الهجمات ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية وتدعو إلى وقفها فوراً.

لقد شهدت الأشهر الـ 16 الماضية خسائر فادحة ومعاناة ودمار في أوكرانيا. واقتارنا باشتداد النزاع، ازدادت أيضاً الجهود والمبادرات الدبلوماسية التي تبذلها الدول الأعضاء سعياً إلى وقف التصعيد والدعوة إلى تسوية سلمية. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم جميع الجهود الهادفة لإحلال سلام عادل ومستدام في أوكرانيا. ونسترشد في ذلك بالقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، كما أكد الأمين العام مراراً.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد بلومنتال.

**السيد بلومنتال (تكلم بالإنكليزية):** أشكر أليكس روبنشتاين ووايت ريد على مساعدتي في إعداد هذا البيان. وابت ريد زميل صحفي، كان موجوداً في دونيتسك في تشرين الأول/أكتوبر 2022 عندما قصف الجيش الأوكراني فندقه بقذيفة مدفع هاوتزر أمريكية الصنع على ما يبدو، كادت أن تقتله. كان على بعد 100 متر. أنا

وأعنتم هذه الفرصة لأرحب باختتام أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالذخيرة التقليدية مؤخراً، وأشيد بوضع إطار عالمي جديد لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة الحياة. وهذا الإطار صك تمس الحاجة إليه للتصدي بفعالية أكبر لتسريب الذخائر التقليدية بجميع أنواعها، التي لا تزال توجج عدم الاستقرار وانعدام الأمن والنزاع في جميع أنحاء العالم.

وأدعو مجدداً الدول للانضمام إلى المعاهدات والاتفاقات ذات الصلة والتنفيذ الكامل لالتزاماتها القانونية وتعهداتها السياسية بموجب صكوك تحديد الأسلحة التقليدية التي هي طرف فيها، للتقليل إلى أدنى حد من خطر تسريب الأسلحة والذخيرة. وقيام وزارة الداخلية والشرطة الأوكرانية بإنشاء السجل الموحد للأسلحة، الذي يهدف إلى رقمنة أنشطة التسجيل والمحاسبة والمراقبة المرتبطة بتداول الأسلحة النارية بين المدنيين، مبادرة حسنة التوقيت للتقليل إلى أدنى حد من مخاطر التسريب.

ولا يزال أثر الحرب المحتدمة في أوكرانيا على المدنيين يشكل مصدر قلق بالغ. ففي الفترة من 24 شباط/فبراير 2022 إلى 18 حزيران/يونيه 2023، سجلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان سقوط 24 862 ضحية مدنية في أوكرانيا، حيث قتل 9 083 وجرح 15 779 آخرون. ومن المرجح أن تكون الأرقام الفعلية أعلى بكثير.

والغالبية العظمى من الإصابات في صفوف المدنيين سببها استخدام الأسلحة المتفجرة بما له من عواقب واسعة النطاق. ومن الأمثلة على ذلك الهجوم الصاروخي على وسط كراماتورسك في 27 حزيران/يونيه، الذي أسفر عن مقتل 12 شخصاً. وقد حث الأمين العام بشكل لا لبس فيه جميع الأطراف على تجنب استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، لأنه من المرجح جداً أن يؤدي هذا الاستخدام إلى ضرر عشوائي. وأعنتم هذه الفرصة للإشارة إلى الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، الذي اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

من أيدي مواطني الولايات المتحدة العاديين وتوجيهها إلى خزائن حكومة أجنبية تصنفها حتى منظمة الشفافية الدولية باستمرار كواحدة من أكثر الدول فسادا في أوروبا.

ولا يزال يتعين على حكومة الولايات المتحدة أن تجري استعراضا رسميا لتمويلها لأوكرانيا. وليس لدى الجمهور الأمريكي أي فكرة عن وجهة أمواله الضريبية. لهذا السبب، نشرنا هذا الأسبوع في الموقع الإخباري (The Grayzone) تدقيقا مستقلا لتخصيص أموال الضرائب الأمريكية لأوكرانيا طوال السنتين الماليتين 2022 و 2023. وقد أدارت تحقيقا السيدة هيزر كايزر، ضابطة الاستخبارات العسكرية السابقة التي خدمت في العراق وأفغانستان.

ومن بين العديد من المدفوعات الغربية، وجدنا مبلغا بقيمة 4,5 ملايين دولار من إدارة الضمان الاجتماعي الأمريكية إلى حكومة كييف. ووجدنا مدفوعات بقيمة 4,5 ملايين دولار من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة لسداد الديون السيادية لأوكرانيا، التي تمتلك الكثير منها شركة الاستثمار العالمية "بلاك روك". وهذا يصل إلى 30 دولارا تؤخذ من كل مواطن أمريكي في وقت لا يستطيع فيه 4 من كل 10 أمريكيين تحمل حالة طوارئ تقتضي توفر 400 دولار. وجدنا أموال الضرائب المخصصة لأوكرانيا تملأ ميزانيات محطة تلفزيونية في تورنتو، ومركز فكر مؤيد لمنظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) في بولندا، وصدق أو لا تصدق، حتى مزارعين ريفيين في كينيا. وجدنا عشرات الملايين مخصصة لشركات الأسهم الخاصة، بما في ذلك واحدة في جمهورية جورجيا، بالإضافة إلى دفع مليون دولار لرجل أعمال واحد في كييف.

كما كشف تدقيقنا المالي عن عقد للبنتاغون بقيمة 4,5 ملايين دولار مع شركة تدعى Atlantic Diving Supply لتزويد أوكرانيا بمعدات متفجرات غير محددة. إنها شركة فاسدة معروفة بأن السيد توم تيليس، رئيس لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ، انتقدها سابقا بسبب "سجلها في مجال الاحتيال". ومرة أخرى، فشل الكونغرس في ضمان تتبع تلك المدفوعات المشبوهة وصفقات الأسلحة الضخمة بشكل صحيح.

هنا أيضا مع صديقي الناشط في مجال الحقوق المدنية راندي كريدنيك، الذي كان في دونيتسك مؤخرا وشهد هجمات منتظمة على أهداف مدنية باستخدام منظومة راجمات الصواريخ "هيمارس".

أنا هنا ليس فقط كصحفي أمضى أكثر من 20 عاما في كتابة الكتب وإنتاج الأفلام الوثائقية وكتابة المقالات حول النزاع والسياسة في عدة قارات، ولكن أيضا كدافع ضرائب أمريكي جُرَّ إلى تمويل حرب بالوكالة أصبحت تشكل تهديدا للاستقرار الإقليمي والدولي، على حساب أبناء بلدي وبناته. في 28 حزيران/يونيه، بينما كانت أطقم الطوارئ تعمل على تنظيف مخلفات انحراف قطار آخر حمل بمواد سامة في الولايات المتحدة، هذه المرة في نهر مونتانا، مما زاد من فضح البنية التحتية لأمتنا التي تعاني من نقص مزمن في التمويل وتهديداتها لصحتنا، أعلن البنتاغون عن خطط لإرسال مساعدات عسكرية إضافية بقيمة 500 مليون دولار إلى أوكرانيا.

جاء هذا التطور مع دخول الجيش الأوكراني الأسبوع الثالث من هجوم مضاد تتباهى به شبكة سي إن إن بأنه "لا يلبى التوقعات"، وحتى فولوديمير زيلينسكي يقول إنه يسير بشكل أبطأ من المطلوب. ومع فشل الجيش الأوكراني في اختراق خط الدفاع الرئيسي لروسيا، ذكرت شبكة سي إن إن في 12 حزيران/يونيه أن كييف "فقدت" 16 مركبة مدرعة أمريكية الصنع أرسلت إلى البلد. ماذا فعل البنتاغون؟ لقد قيّد ببساطة الفاتورة على دافعي الضرائب العاديين في الولايات المتحدة، مثلي، وفرضت علينا 325 مليون دولار أخرى لتحل محل المخزون العسكري الذي أهدرته أوكرانيا. ولم تبذل أي جهود للتشاور مع موقف الجمهور في الولايات المتحدة بشأن هذه المسألة؛ ومن المحتمل أن الغالبية العظمى من الأمريكيين لم يعرفوا حتى أن الاستبدال قد حدث.

إن السياسة التي أصفها، والتي ترى أن واشنطن تعطي الأولوية للتمويل غير المقيد لحرب بالوكالة مع قوة نووية على أرض أجنبية، بينما تنهار بنيتنا التحتية المحلية أمام أعيننا، تكشف عن ديناميكية مقلقة في قلب النزاع الأوكراني - مخطط بونزي الدولي الذي يمكن النخب الغربية من الاستيلاء على الثروة التي تم تجميعها بشق الأنفس

الرئيس باراك أوباما مطالب كيبف بإرسال أسلحة هجومية فتاكة لأنه، على حد تعبير صحيفة وول ستريت جورنال، كان لديه "قلق طويل الأمد من أن تسليح أوكرانيا سيستفز موسكو إلى مزيد من التصعيد الذي يمكن أن يجبر واشنطن إلى حرب بالوكالة".

عندما تولى دونالد ترامب منصبه، في عام 2017، حاول التمسك بسياسة باراك أوباما، لكن سرعان ما وصفه السلك الصحفي في واشنطن العاصمة "بيلتواي" والحزب الديمقراطي بأنه دمية روسية لرفضه إرسال صواريخ جافلين، التي تصنعها شركة رايتيون، إلى الجيش الأوكراني. وأصبح تردده في إرسال صواريخ جافلين موضوعا رئيسيا لمساءلته أمام الكونغرس، وكما هو متوقع، رضخ للأمر.

عندما بدأت الأسلحة الهجومية المصنوعة في الولايات المتحدة في الوصول إلى الخطوط الأمامية في دونباس، استغل الغرب الجماعي اتفاقيات مينسك "لمنح أوكرانيا الوقت" للتسلح، على حد تعبير المستشار الألمانية السابقة أنجيلا ميركل. في كانون الثاني/يناير 2022، أعلنت الولايات المتحدة عن حزمة أسلحة بقيمة 200 مليون دولار لأوكرانيا. اتبع الجدول الزمني. وبحلول 18 شباط/فبراير، أفاد مراقبون من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بتضاعف انتهاكات وقف إطلاق النار، حيث أظهرت خرائط هذه المنظمة الغالبية العظمى من المواقع المستهدفة تابعة للانفصاليين الموالين لروسيا في دونيتسك ولوهانسك. وبعد ذلك بخمسة أيام غزت روسيا أوكرانيا.

منذ ذلك الحين والولايات المتحدة وحلفاؤها يسارعون في سلم التصعيد عند كل فرصة. لقد اشتكى مسؤول سابق في وزارة الخارجية بعد اجتماع مع نظراء أوكرانيين وقال،

"الأشياء التي لم نستطع أن نعطيها في كانون الثاني/يناير لأنها كانت تصعيدية تم إعطاؤها في شباط/فبراير... والأشياء التي لم نستطع أن نعطيها في شباط/فبراير استطعنا ذلك في نيسان/أبريل. كان ذلك هو النمط المميز، بدءا بصواريخ "ستينغرز"، من أجل الصراخ بصوت عال".

في الواقع، اختفى الكثير من المساعدات العسكرية والإنسانية التي تم شحنها إلى أوكرانيا ببساطة. في العام الماضي، نقلت شبكة سي بي إس نيوز عن مدير منظمة غير ربحية مؤيدة لزيلينسكي في أوكرانيا قوله إنه لا تصل سوى 30 في المائة من المساعدات إلى الخطوط الأمامية في أوكرانيا. إن اختلاس الأموال والإمدادات مثير للقلق على الأقل بقدر العواقب المحتملة للنقل والمبيعات غير المشروعين للأسلحة العسكرية. وفي حزيران/يونيه الماضي، حذر رئيس الإنترنت من أن عمليات النقل المكثفة للأسلحة إلى أوكرانيا تعني "يمكننا أن نتوقع تدفقا للأسلحة في أوروبا وخارجها" وأن "المجرمين يركزون عليهم حتى الآن، ونحن نتكلم".

وفي شهر أيار/مايو من هذا العام، أشاد سياسيون غربيون بمجموعة من المنفيين الروس المناهضين للكرملين، الذين زودتهم الحكومة الأوكرانية بمعدات لتنفيذهم هجمات إرهابية على الأراضي الروسية باستخدام آليات أمريكية الصنع من نوع هامفي. وعلى الرغم من أن المجموعة المسماة فيلق المتطوعين الروس يقودها رجل يطلق على نفسه اسم "الملك الأبيض" ويضم العديد من المعجبين علانية بأدولف هتلر، الذي يوصف بأنه نازي جديد في وسائل الإعلام الرئيسية في الولايات المتحدة، فإن تسليح الغرب لتلك الميليشيا ضد القوات الروسية والمدنيين الروس لم يثر أي احتجاج من الكونغرس. وبينما وعدت إدارة بايدن بأنها تراقب الأسلحة المرسل، أقرت برفقة لوزارة الخارجية تسربت في كانون الأول/ديسمبر الماضي بأن

"النشاط الحركي والقتال النشط بين القوات الأوكرانية والروسية يخلق بيئة تكون فيها تدابير التحقق القياسية في بعض الأحيان غير عملية أو مستحيلة".

إن إدارة بايدن لا تعلم فقط أنها لا تستطيع تتبع الأسلحة التي تشحنها إلى أوكرانيا، بل تدرك أنها تصعد حربا بالوكالة ضد أكبر قوة نووية في العالم وتتحداهما أن ترد بالمثل. نعم ذلك لأنه في عام 2014 - والجدول الزمني مهم جدا - قال الأمين العام لحلف الناتو ينس ستولتنبيرغ إن الحرب بدأت في أعقاب انقلاب مدعوم من الولايات المتحدة. رفض

عند كل منعطف؟ لقد أخبرنا أشخاص مثل السناتور ديك دوربين بأن أوكرانيا هي حرقاً في معركة من أجل الحرية والديمقراطية نفسها، وبالتالي فإن أي أحد يعارض المساعدات العسكرية لأوكرانيا هو يعارض الدفاع عن الديمقراطية، وفقاً لنفس المنطق.

أين الديمقراطية إذن في قرار فولوديمير زيلينسكي بحظر أحزاب المعارضة، وتجريم وسائل إعلام خصومه السياسيين الشرعيين، وسجن منافسه السياسي الأول ونوابه، ومداومة الكنائس الأرثوذكسية وسجن رجال الدين؟ أين الديمقراطية في سجن الحكومة الأوكرانية لغونزالو ليرا، وهو مواطن أميركي، لمجرد تحديه الرواية الرسمية للحرب الأوكرانية؟ وأين الديمقراطية في قرار زيلينسكي مؤخراً بتعليق الانتخابات في عام 2024 بحجة أنه تم إعلان الأحكام العرفية؟ الجواب هو أن العثور على الديمقراطية الأوكرانية أصعب هذه الأيام من العثور على القائد العسكري الأعلى للبلاد فاليري زالوجني. لقد قدم السناتور ليندسي غراهام مبرراً أكثر قتامة وأكثر وضوحاً لتزويد أوكرانيا بأسلحة تتكلف بلايين الدولارات. وكما تفاخر السيناتور خلال زيارة قام بها مؤخراً مع زيلينسكي في كييف، فإن "الروس يموتون ... وهذه هي أفضل ما أنفقنا من أموال على الإطلاق".

وقال غراهام أيضاً إن الأميركيين مستعدون للقتال في هذه الحرب حتى آخر أوكراني. ورغم أن الأرقام الرسمية للضحايا سرية تماماً، يجب أن نقلق من أن أوكرانيا في طريقها إلى تحقيق أوهاام السيناتور الرهيبة. وكما اشتكى جندي أوكراني هذا الشهر إلى "فايس نيوز"، لا نعرف ما هي خطط زيلينسكي، ولكن "يبدو أنها الإبادة لشعبه - أي من هم جاهزون للقتال وفي سن العمل. هذا كل ما في الأمر".

وفي الواقع، المقابر العسكرية في أوكرانيا تتوسع بسرعة تكاد تماثل سرعة توسع البيوت الفاخرة في شمال فرجينيا والعقارات المظلة على الشواطئ التابعة للمديرين التنفيذيين في "لوكهيد مارتن" و "ريثيون" ومقاولي "بيلتوي" المتنوعين الذين يستفيدون من ثاني أعلى مستوى من الإنفاق العسكري منذ الحرب العالمية الثانية. إنهم الفائزون الحقيقيون في حرب أوكرانيا بالوكالة، وليس الأوكرانيين أو الأميركيين

وقد قال الرئيس جو بايدن نفسه في آذار/مارس 2022، "فكرة أننا سنرسل معدات هجومية وأن تكون لدينا طائرات ودبابات ... لا تخدعوا أنفسكم، بغض النظر عما تقولونه جميعكم، فهذه تُسمى 'الحرب العالمية الثالثة'".

وبعد أكثر من عام بقليل، غيرَ بايدن لهجته، ودعم خطة لتزويد أوكرانيا بطائرات إف-16 المقاتلة، وذلك بعد الضغط على ألمانيا لإرسال الدبابات التي كان يخشى ذات مرة أن تثير حرباً عالمية ثالثة. وسيستغرق الأمر شهرين فقط من الوقت الذي تلقت فيه أوكرانيا صواريخ "هيمارس" من صنع شركة لوكهيد في الولايات المتحدة حتى يبدأ الجيش الأوكراني في استهداف البنية التحتية الحيوية، وفي استخدام هذه الصواريخ لضرب جسر أنتونوفكا فوق نهر دنيبرو، ومرة أخرى، بعد شهرين لتوجيه ضربة تجريبية على سد كاخوفكا، كما أفادت صحيفة واشنطن بوست، وذلك "لمعرفة ما إذا كان يمكن رفع منسوب المياه في نهر دنيبر بما يكفي لعرقلة عمليات العبور الروسية".

قبل ثلاثة أسابيع تم تدمير سد كاخوفكا، مما تسبب في كارثة بيئية كبرى، والتي أسفرت عن فيضانات هائلة وتلوث إمدادات المياه المحلية. وبالطبع تلقى أوكرانيا باللوم على روسيا في ذلك الهجوم ولكنها لم تقدم أي دليل. وفي نفس الوقت تقريبا، اتهمت أوكرانيا روسيا أيضاً بلا أساس بالتخطيط لعمل استنزافي في محطة زابوريجيا النووية، مما أدى إلى قرار من قبل عضوي مجلس الشيوخ ليندسي غراهام وريتشارد بلومنتال، وهو ليس من أقربائي، يدعو حلف الناتو إلى التدخل بشكل مباشر في أوكرانيا ومهاجمة روسيا إذا وقع مثل هذا الحادث. وهكذا وضعت الخطوة التي اتخذها بلومنتال وغراهام خطأ أحمر بحكم الأمر الواقع لأن تبدأ الولايات المتحدة بعمل عسكري، والذي يشبه كثيراً الخط الأحمر الذي وُضع في سورية والذي كان، كما علق دبلوماسي أمريكي سابق للصحفي تشارلز غلاس، "دعوة مفتوحة لعملية ملفقة".

هل سنرى خداعاً آخر على غرار "دوما"، ولكن في المرة القادمة في زابوريجيا، مع عواقب نووية؟ لماذا نفعل هذا؟ لماذا ندفع نحو إبادة نووية من خلال إغراق أوكرانيا بأسلحة متطورة وتخريب المفاوضات

يفعل ذلك؛ وهو النظام الذي يخرب المفاوضات من أجل تحقيق الربح، بينما يرفض إبلاغ مواطنيه بشكل صحيح لما يدفعون هذه الأموال ويزج بأبناء وإخوة شركائه الأوكرانيين المفترضين إلى ساحة قتل من أجل سحق منافس جيوسياسي؛ وعندما يدعو كل من زيلينسكي وأعضاء الكونغرس الأمريكي إلى شن ضربات استباقية ضد روسيا لا علاقة لها بالمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، يتعين على المجلس أن يتخذ إجراء لإنفاذ الميثاق. إن الميثاق واضح في أنه يجب على مجلس الأمن أن يستخدم سلطته لضمان التسوية السلمية لنزاع، وخاصة عندما يهدد الأمن الدولي. ولا ينبغي أن ينطبق هذا على روسيا وأوكرانيا فحسب. فالمجلس ملزم بمراقبة الولايات المتحدة والتشكيل العسكري غير القانوني المعروف باسم حلف الناتو وكبح جماحهما بشكل صارم. **الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيد بلومنتال على إحاطته. أود أن أذكر مقدمي الإحاطات بأن يقصروا بياناتهم على 10 دقائق. أعطي الكلمة الآن للسيد بويز.

**السيد بويز (تكلم بالإنكليزية):** على الرغم من مرور أكثر من عام على الإمداد المحموم، وما يُعترف الآن بأنه منظم تنظيمًا هزيلًا، بالأسلحة لأوكرانيا بأعداد لا تحصى، لا تزال مصادر داخل البلد تؤكد أنها تحتاج إلى كميات متزايدة من الأسلحة الثقيلة والخفيفة والذخائر للقيام بعملياتها. ومن الواضح الآن أيضا بشكل صارخ أن ما بدأ كدعم من حلف الناتو للجيش الأوكراني الذي بناه منذ بداية الحرب الأهلية في الشرق في عام 2014 قد أصبح في واقع الأمر صراعا بالوكالة تزود فيه أوكرانيا القوة البشرية ذات القدرة التشغيلية المتأقصة باستمرار لدعم ما هي بحكم الواقع عملية لحلف الناتو من أجل منع تحقيق انتصار عسكري روسي في أوكرانيا، وبالتالي تجنب التأثير النهائي المحتمل لمثل هذا الانتصار على البقاء التشغيلي والسياسي لحلف الناتو نفسه وبقاء سمعته. من الأهمية بمكان أن يُنظر إلى الواقع الفعلي للحالة.

هذا هو في الواقع القلق الحقيقي المتصاعد لدى مخططي الناتو ومؤسسيهم السياسيين، وخاصة في العالم الناطق بالإنكليزية الذي

أو الروس أو الأوروبيين العاديين. الفائزون هم أشخاص مثل وزير الخارجية توني بليكن، الذي أمضى وقته بين إدارتي أوباما وبايدن في إطلاق شركة استشارية تسمى "مستشاري ويست إيكزيك"، والتي حصلت على عقود حكومية مربحة من شركات الاستخبارات وصناعة الأسلحة. ومن بين شركاء بليكن السابقين في "ويست إيكزيك" مديرة الاستخبارات الوطنية أفريل هينز، ونائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية ديفيد كوهين، والسكرتيرة الصحفية السابقة للبيت الأبيض جين بساكي، وما يقرب من عشرة أعضاء حاليين وسابقين في فريق الأمن القومي لبایدن. ووزير الدفاع لويد أوستن، من جانبه، هو عضو سابق، وربما مستقبلي، في مجلس إدارة "ريثيون" وشريك سابق في شركة الاستثمارات "باين آيلاند كابيتال بارترز"، التي تتعاون مع "ويست إيكزيك" والتي كان بليكن نفسه مستشارا لها. وفي الوقت نفسه، أدرجت الممثلة الدائمة الحالية للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، ليندا توماس - غرينفيلد، بصفتها كبيرة مستشارين لمجموعة "أولبرايت ستونبريدج"، وهي حسب وصفها لنفسها شركة دبلوماسية تجارية، والتي تحصل أيضا على عقود حكومية لقطاعي الاستخبارات والأسلحة، وقد أسستها مادلين أولبرايت، المعروفة على نحو شائن بتعليقاتها بأن وفاة نصف مليون طفل عراقي بسبب الجراءات كانت مجدية. وبينما تقتلع الشرطة العسكرية الرجال الأوكرانيين في منتصف أعمارهم من الشوارع وترسلهم إلى الخطوط الأمامية، فإن مهندسي هذه الحرب بالوكالة المرتبطين بها ماليا وسياسيا يخططون للعودة عبر الباب الدوار لجني أرباح لا يمكن تصورها بمجرد انتهاء وقتهم في إدارة بايدن. بالنسبة لهم، التوصل إلى تسوية تفاوضية لهذا النزاع الإقليمي يعني النهاية لمصدر ربح هائل بقيمة ما يقرب من 150 بليون دولار من المساعدات الأمريكية لأوكرانيا.

في الختام، حين وقعت الولايات المتحدة - بلدي والعضو الدائم في مجلس الأمن - تحت سيطرة نظام مشترك بين الحزبين يسعى إلى إدامة حرب بالوكالة، على حد تعبير جو بايدن، "مهما استغرق ذلك من الوقت؛ والذي يعتبر الدبلوماسية مرادفة للتدابير القسرية أحادية الجانب من أجل "تحويل الروبل إلى أنقاض"، كما تعهد بايدن بأن

أن أوكرانيا تقبل في تحقيق حتى الاختراقات الأولية اللازمة ضد خطوط دفاع روسية جيدة الإعداد ومزودة بموارد جيدة. ومن المثير للاهتمام البالغ أن نسمع كتابا خبراء ماجورين في وسائل الإعلام الغربية يشجعون موقفا متعنتا ومنحرفا تقريبا لغض الطرف عن الواقع عندما يواجهون الخسائر الفادحة التي لا يمكن إنكارها والتي تكبتها أوكرانيا بلا شك.

هؤلاء الشباب الذين يموتون بالآلاف، في رأيي الراسخ، هم أهم ضحايا التصعيد الدائم للمساعدات العسكرية لأوكرانيا. إنهم يحاولون التقدم بنظام وثيق في وضح النهار عبر حقول الألغام إلى مناطق للقتل قد تم تصويب المدفعية عليها تصويبا مسبقا، وغالبا ما يكونون في ناقلات جنود مدرعة من الدرجة الثانية وعمرها 30 عاما وزودهم بها حلف الناتو، مثل المدرعة الأمريكية إم-113 - وهي صندوق فولاذي ذو دروع خفيفة ودخلت الخدمة لأول مرة في عام 1960 وكانت قد استُعملت في كارثة أخرى من كوارث السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وهي حرب فيتنام. وقد تصاحبهم حفنة من دبابات ليوبارد الألمانية، والتي بلغ عمر الكثير منها عشرات السنين ولا تناسب على الإطلاق السهوب الأوكرانية، أو ربما تصاحبهم مركبات محصنة ضد الألغام، والتي ثبت الآن أن جميعها عرضة بشدة للإصابة بضربات أنظمة الحرب الروسية المضادة للدبابات والمروحيات الهجومية، والواقع الوحشي لحقول الألغام الروسية الممتدة في العمق.

ويحدث كل ذلك بدون دعم جوي مجد، ناهيك عن التفوق الجوي، الذي تستحوذ عليه روسيا بأنظمة دفاعها الجوي المتممعة وبأسطول كبير من المقاتلات الحديثة المتعددة الأدوار. والفكرة القائلة بأن تلك الهجمات، التي ترقى أساسا إلى مستوى الهجمات الانتحارية المباشرة تماما على دفاعات مجهزة ومتعمقة، تسمح لها بالاستمرار، هي في رأيي فكرة مثيرة للسخرية الشديدة، وأعتقد أنها فكرة شريرة. ولن يوحى أي وضع استراتيجيات عسكرية حديثة في حلف الناتو أو ضابط كبير فيه بأن تلك المناورات ليست سوى بطاقة وحشية للدخول في مأساة عند قيادتهم لقواتهم، ولكن عندما يتعلق الأمر بالقضاء على الشباب الأوكرانيين الذين يشنون تلك الهجمات، فإنهم يصمتون. إنهم

يتزايد تشدده باستمرار. وكذلك نفس هذا الواقع الجيوستراتيجي، بالطبع، يدفع التصعيد الدائم على ما يبدو للمساعدات العسكرية لأوكرانيا. كل ذلك على الرغم من الأسلحة ذات مختلف حالات التشغيل التي تبلغ قيمتها عشرات البلايين من الدولارات والتي يتم بالفعل تسليمها إلى بلد وصفته الولايات المتحدة، مؤخرا في عام 2019، بأنه فاسد حتى النخاع، وأنه في العديد من قطاعات المجتمع خارج عن القانون بشكل أساسي. من الأهمية بمكان أن نكون واضحين فيما يتعلق بنوع البلد الذي تُسلم إليه هذه الكميات الهائلة من الأسلحة. أود أن أستشهد بتقارير الولايات المتحدة القطرية لعام 2019 عن ممارسات حقوق الإنسان، والتي نشرها مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل التابع لوزارة الخارجية. إنه تقرير صادم ويؤكد أن عمليات القتل غير المشروع والتعسفي والتعذيب المنتشرة على نطاق واسع، وكذلك إساءة معاملة المحتجزين من قبل مسؤولي إنفاذ القانون. ويذكر أيضا، "الظروف القاسية والمهددة للحياة في السجون ومراكز الاحتجاز؛ والاعتقال والاحتجاز التعسفيين؛ ومشاكل كبيرة في استقلال القضاء؛ والقيود المفروضة على حرية التعبير والصحافة والإنترنت، بما في ذلك العنف ضد الصحفيين، والرقابة، وحجب المواقع الإلكترونية".

إن السيطرة على الصحافة واسعة الانتشار. ويمضي التقرير ليشير إلى شواغل خطيرة فيما يتعلق بفساد الحكومة وجرائمها التي تتطوي على العنف أو التهديد بالعنف الذي يستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة، والأقليات العرقية - والتي أفترض أنها تشمل الأقليات الناطقة بالروسية في شرق البلد - ومجتمع المثليين والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وفي ذلك الجحيم تصب القوى الغربية كميات لا تحصى من الأسلحة والذخائر والأموال.

وفي الوقت نفسه، في الخطوط الأمامية، التقدم العسكري للجيش الأوكراني المستنزف الآن بشكل متسلسل هو تقدم هزيل بشكل لا يمكن إنكاره من الناحية الاستراتيجية، لا سيما في سياق الهجوم المضاد الذي يتم التباهي به والترويج له منذ فترة طويلة، حيث يجب أن يتفق جميع المحللين المؤهلين والموضوعيين المستقلين وغير المنحازين على

نيويورك تاييز كيف أن التبرج وعدم الكفاءة قد زادا من تعقيد المشهد الفوضوي في أوكرانيا عندما يتعلق الأمر بتدفق الأسلحة الثقيلة والخفيفة إلى ذلك البلد. وفقا لذلك المقال، "دفعت أوكرانيا للمقاولين مئات الملايين من الدولارات مقابل أسلحة لم يتم تسليمها".

وكان بعض الأسلحة التي رُج لها كثيرا وتبرع بها حلفاؤها متهالكة لدرجة أنها اعتُبرت صالحة فقط للتفكيك لتكون قطع غيار أو لتكون في الواقع خردة. وقد كشفت الحكومة الأوكرانية عن وثائق تظهر أنه، حتى نهاية العام الماضي، دفعت كيف لموردي الأسلحة أكثر من 800 مليون دولار مقابل عقود لم يتم الوفاء بها كليا أو جزئيا.

وقال اثنان من الأفراد المنخرطين في شراء تلك المعدات، وفقا لصحيفة نيويورك تايمز، إنه حتى أوائل الربيع تم دفع مئات الملايين من الدولارات، بما في ذلك لشركات مملوكة للدولة، مقابل أسلحة لم تُسلم أبدا. وقال نائب وزير الدفاع الأوكراني فولوديمير هافريلوف "لدينا حالات دفعنا فيها أموالا ولم نستلم شيئا". وأود أن أشير مرة أخرى إلى أن بعض تلك العقود مبرمة مع شركات تابعة للدولة، وذلك وفقا لصحيفة نيويورك تايمز.

إن من المهم جدا أن نحاول إظهار النطاق والحجم الهائلين للأسلحة التي تتدفق إلى أوكرانيا منذ العام الماضي. لقد التزمت الولايات المتحدة وحدها بتقديم مساعدات عسكرية لحكومة كيف بقيمة أكثر من 40 بليون دولار. كما ساهم الاتحاد الأوروبي ودول أخرى بعشرات البلايين لدولة نعلم أنها من أقل الدول تنظيميا على وجه الأرض عندما يتعلق الأمر بمكافحة الفساد والمساءلة المؤسسية. بالإضافة إلى ذلك، أنفقت أوكرانيا بلايين الدولارات من أموالها على سوق الأسلحة الخاصة - وربما أن هذا هو أصعب مجال يمكن فيه التأكد من أي نوع من الشفافية.

ويجدر التذكير بأنه على مدى 20 عاما من تدخل الولايات المتحدة في أفغانستان دفعت وزارة الدفاع الأمريكية لشركات مختلفة حوالي 108 بلايين دولار في شكل عقود مقابل أعمال قامت بها في ذلك البلد، مع ذهاب ثلث هذا الإنفاق التعاقدى بشكل استثنائي إلى

يقبلون الحظر الذي تفرضه الحكومة الأوكرانية على إرسال التقارير من الخطوط الأمامية عن الخسائر الفادحة في صفوف الرجال وفي المواد والتي تسترجع مشاهد مشابهة أكثر لمعركة "سوم" أو معركة "باشينديل".

إن الأيديولوجية القائلة بأن أوكرانيا المستنزفة بشكل متزايد يمكنها بالفعل أن تهزم روسيا في ساحة المعركة في شرق وجنوب أوكرانيا، وأن تستعيد القرم بطريقة ما وتستوعب السكان المنحدرين من أصل روسي غير الراغبين في العودة إلى دولة فوضوية وفاشلة بشكل أساسي تحكمها كيف هي وهم.

إن نوعية بعض المعدات التي حثت الولايات المتحدة حلفاءها الأصغر في حلف الناتو على التبرع بها لأوكرانيا هي في أحسن الأحوال معدات يمكن إصلاحها، وهي في أسوأ الأحوال معدات فتاكة تماما - ليس للمدافعين الروس، ولكن للمشغلين الأوكرانيين. وقد أبرم العديد من صفقات التحفيز هذه لإغراء بلدان الناتو على إلقاء جميع مركباتها في أوكرانيا اليائسة مقابل وعد باستبدالها بمعدات أفضل، أو على الأقل معدات أحدث. في إحدى الحالات، استبدلت ألمانيا 40 حاملة جنود من طراز BMP-1A1 - وهي أحد أقدم إصدارات حاملة الجنود السوفياتية هذه - مع الجيش اليوناني بـ 40 مركبة مشاة قتالية من طراز "ماردر" من خلال برنامج "رينغتاوش"، ثم تم إرسال الدروع الجوية السوفياتية إلى أوكرانيا. وكان نفس هذا النوع من الصفقات واسع الانتشار فيما يتعلق بالمتطلبات العاجلة لتغذية المدفعية الأوكرانية التي تعود إلى الحقبة السوفياتية، مثل نظام "غراد" لإطلاق الصواريخ المتعددة، حيث قدمت دول ما بعد حقبة الاتحاد السوفيتي في أوروبا الشرقية مئات الآلاف من طلقات المدفعية والصواريخ إلى البلد مقابل أنظمة بديلة.

ومن المؤكد أن الجانب الأخلاقي لهذا الأمر مشكوك فيه كثيرا. وهناك بالطبع مستفيد مالي واحد - وهو بالطبع المجمع الصناعي العسكري لحلف الناتو، والذي تعد الولايات المتحدة أكبر لاعب فيه إلى حد بعيد على مستوى العالم. لقد أوضح مؤخرا مقال نشرته صحيفة

قواعد اللعبة تباها بها كثيرا وكانت يُفترض أنها ستغير مجرى الحرب في أوكرانيا، وذلك وفقا لوسائل إعلام غربية. وبدلا من ذلك، أصبحت مدافع الهاوتزر إم-777 هذه هدفا سهلا للذخائر الروسية الحوامة. ولدينا أدلة يمكن التحقق منها على أن أكثر من 100 وحدة من تلك الوحدات قد دُمرت في الميدان في أوكرانيا. وبالمناسبة، يقول أيضا تقرير البنتاغون إن واحدا على الأقل من مدافع الهاوتزر إم-777 كان في حالة سيئة لدرجة أنها كانت ستقتل المشغلين الذين يحاولون استخدامه. هذا وارد في تقرير المفتش العام الذي تم الانتهاء منه في آذار/مارس 2022.

وبالمثل، أعلن وزير الدفاع البريطاني بين والاس عن خطة لنقل مدافع هاوتزر إيه إس-90 إلى أوكرانيا وسط ضجة كبيرة وقال "نحن نقف مع أوكرانيا". وفي الواقع، عندما ننظر إلى عملية النقل هذه نرى أن مدافع الهاوتزر هذه كانت غير صالحة للخدمة أو في حالات جهوزية مختلفة وقد انتهى بها الأمر إلى أن تكون خردة أو إلى استخدامها كقطع غيار.

وربما أن التوزيع العشوائي للأسلحة الصغيرة في جميع أنحاء البلد مثير للقلق بنفس القدر، إن لم يكن أكثر إثارة للقلق، في سياق الصراع الأوكراني. قبل وقت طويل من بدء العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا في شباط/فبراير الماضي، كانت تقارير مختلفة تسلط الضوء على المخاطر التي يتعرض لها المجتمع المدني من التوزيع الواسع النطاق للأسلحة الصغيرة والذخيرة في جميع أنحاء البلاد. وقد أشار ماكس بلومنتال إلى بعض تلك التقارير.

وفي شباط/فبراير 2022، بدأت السلطات الأوكرانية، بشكل ملحوظ، في توزيع عشرات الآلاف من الأسلحة الهجومية والبنادق والقنابل اليدوية والملايين من طلقات الذخيرة على عامة الشعب. فوزعت في حادث واحد فقط، على بعد ستة كيلومترات من وسط كييف، آلاف الأسلحة على أي شخص أبدى استعدادا لحملها. وسلحت المدنيين غير المدربين بحوالي 18 000 قطعة سلاح هجومي محمول من بنادق ومسدسات فضلا عن الذخيرة في غضون أيام من التدخل

متلقين غير معلنين - أي إلى شركات محلية وأجنبية غير محددة الهوية على نحو فريد في قواعد بيانات التعاقد المتاحة علناً. وهذه المعلومات مأخوذة من عمل تاريخي أنجزه معهد واطسون للشؤون الدولية والعامّة في جامعة براون بولاية رود آيلاند، في الولايات المتحدة الأمريكية، كجزء من مشروعه البحثي المعنون "تكاليف الحرب" المتعلق بالمغامرة السيئة في أفغانستان.

وقد توحى هذه المبالغ الضخمة لدافعي الضرائب المبتدئين بأن أوكرانيا تتلقى إمدادات ذات تكنولوجيا متطورة، ولكن على غرار النوعية الرديئة للتبرعات الغربية ومعدل الاستنزاف الوحشي في ساحة المعركة فإن ما يصل إلى 30 في المائة من ترسانة كييف هي قيد الإصلاح في أي وقت من الأوقات. وهذا، مرة أخرى، وفقا لمصدر نقلت عنه صحيفة نيويورك تايمز في مقال منفصل. كما يشير إلى أنه تم مؤخرا تسليم 33 مدفع هاوتزر ذاتي الدفع كانت قد تبرعت بها الحكومة الإيطالية وهي لا تصلح بشكل أساسي لإكخردة. وقد ذكرت وزارة الدفاع الإيطالية أن المركبات قد خرجت من الخدمة قبل سنوات عديدة، لكن أوكرانيا طلبت إصلاحها وتشغيلها على أي حال، نظرا للحاجة الملحة إلى وسيلة لمواجهة العدوان الروسي.

كما أن تقريراً للمفتش العام للبنتاغون صدر في أيار/مايو الماضي يوضح بعض هذه القضايا الخطيرة. لقد كان من المفترض أن تقوم وحدة أمريكية بشحن 29 مركبة بعجلات متعددة الأغراض والسريعة الحركة إلى أوكرانيا من مستودع في الكويت - وهذه كمية صغيرة جدا من المعدات. تكلفة ذلك الإجراء لا تحمل أي صلة من بعيد بأي نوع من المقترضات الاستراتيجية على الإطلاق. وبحلول الوقت الذي وصلت فيه بالفعل إلى بولندا كانت ثلاث مركبات فقط هي المؤهلة فعليا لدخول المعركة. كانت الإطارات مخروقة وكان لا بد من استبدالها بتكلفة كبيرة، مما أدى بشكل أساسي إلى خنق سلسلة التوريد بأكملها.

وحدث نفس الشيء مع مدافع الهاوتزر إم-777، التي تباها كثيرا بأنها ستغير قواعد اللعبة ضمن سلسلة طويلة من أسلحة ستغير

لقد توطأت القوات البريطانية في بلدي مع العصابات شبه العسكرية الموالية خلال سبعينيات وثمانينيات وأوائل تسعينيات القرن العشرين لإرهاب مئات المدنيين الأبرياء وقتلهم على مدى عقود باستخدام كميات ضئيلة نسبياً من الأسلحة - نقل في الواقع عن مئات من الأسلحة النارية. وتمكن الجيش الجمهوري الأيرلندي من تشكيل تهديد خطير على الدولة البريطانية نفسها بكميات صغيرة نسبياً من الأسلحة والمتفجرات. وقُتل وأصيب آلاف الأشخاص خلال نزاع استمر عقوداً من الزمن جراء ترسانة صغيرة نسبياً من الأسلحة. وعندما أُخرج الجيش الجمهوري الأيرلندي ترسانته من الخدمة، وُجد أنها لا تحتوي إلا على 1 000 بندقية ووطنين من متفجرات سمكس وسبعة صواريخ أرض جو. غير أنها كانت كافية لمواجهة التهديد المستمر والكبير للدولة البريطانية.

وكما ذكرت عدة مرات، تلقى المدنيون في كييف في سياق النزاع الأوكراني أسلحة أكثر من ذلك على مدار أيام. وهي كمية ضئيلة جداً ولكنها تُظهر إمكانية قيام جماعة مسلحة صغيرة نسبياً على أي من الجانبين بممارسة نفوذ غير متناسب في أي فترة من فترات ما بعد النزاع، مما قد يؤدي إلى انهيار أي تسوية أو اتفاق. وانتشار تلك الأسلحة هو ما يمكن أن يؤدي إلى عقود من عدم الاستقرار، لا في أجزاء أخرى من أوروبا وخارجها فحسب، بل في أوكرانيا نفسها أيضاً. وأخيراً، لقد أمضيت مؤخراً بعض الوقت في مدينة بيلغورود التي تعرضت لهجوم مستمر من المدفعية والطائرات المسيرة الأوكرانيتين. وزرت بلدة شيبينينو ومركزاً كبيراً للأشخاص المشردين تقيمه الحكومة لعشرات الآلاف من المدنيين العاديين الذين اضطروا إلى الفرار من ديارهم جراء القصف العشوائي للأهداف المدنية. وشعرت بالتضامن مع امرأة تبلغ من العمر 83 عاماً سألتني عما فعلته لتستحق أن تستهدف طائرة مسيرة أوكرانية شديدة الانفجار منزلها في هجوم إرهابي استهدف المدنيين في فورونيج.

لقد رأيت تلك القرى تحترق؛ وسمعت دوي القصف المدفعي. ويتعين علي أن أبلغ المجلس بأن الأسلحة التي تحصل عليها أوكرانيا من منظمة حلف شمال الأطلسي وحلفائها تُستخدم عمداً لاستهداف السكان المدنيين بشكل يومي في دونباس ولوهانسك وبيلغورود -

الروسي. وقد أكد ذلك لهيئة الإذاعة البريطانية فاديم دينيسينكو، مستشار وزارة الداخلية الأوكرانية.

ويستحيل أن نتخيل أو حتى نتكهن بحجم الأسلحة الصغيرة غير المشروعة والرسمية المتداولة الآن في البلد، الذي يعاني من مستويات كارثية من الاختلال الوظيفي والدمار والإجرام والفساد. ولست بحاجة إلى الاستشهاد بمختلف تقارير الإنتربول في ذلك الصدد أو برئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، الذي أشار إلى أن هناك أسلحة غربية مضادة للدبابات على حدود إسرائيل في أيدي أعداء إسرائيل. ولن أقتبس من تلك التقارير لأنها معروفة على نطاق واسع وقد أشار إليها مقدمو إحاطات آخرون.

ويقودني ذلك إلى النقطة التالية التي أحرص على إثارتها، والتي تتعلق بالقوة التدميرية المحتملة لكل سلاح من الطراز العسكري يقع في الأيدي الخاطئة - الدمار الذي يفوق أي تصور الذي يمكن أن يحدثه سلاح واحد مضاد للطائرات في محيط أي مطار أوروبي. وقد رأينا جميعاً العواقب المأساوية للهجمات الإرهابية الوحشية على مسرح باتاكلان في باريس في تشرين الثاني/نوفمبر 2015، حيث قُتل 130 مدنياً بريئاً وأصيب 416 آخرون. وكان المهاجمون يحملون بنادق هجومية من طراز زاستافا إم 70 كانت قد عُطلت في السابق وأعيد تشغيلها لتُستخدم في الهجمات. وزاستافا إم 70 هي النسخة الصربية من بندقية كلاشينكوف، التي تشكّل السلاح الأكثر انتشاراً في العالم. وهي متداولة الآن بعشرات أو مئات الآلاف في أوكرانيا. وهي سلاح فتاك وقدير - كونه يسهل استخدامه وإخفاؤه ولأنه قادر، إذا ما وقع في الأيدي الخاطئة، على إحداث دمار وكثافة نيران كارثيين.

ولأسف، وبالنظر إلى مقدار تشعب المجتمع الأوكراني الهائل بهذه الأسلحة، فلا مفر من أن تُباع أعداد كبيرة من تلك الأسلحة في السوق السوداء لمن يدفع أكثر، لا سيما في مجتمع يمزقه النزاع والانهيار المجتمعي وما يترتب عنهما من خروج على القانون. ولا يتطلب الأمر أعداداً ضخمة من الأسلحة لإشعال فتيل نزاع أهلي كبير والتسبب في تصعيد محلي خطير بل وربما تصعيد وطني للنزاع.

لقد وُقِعَ ميثاق الأمم المتحدة في 26 حزيران/يونيه 1945، في أعقاب أشد الحروب التي شهدتها العالم تدميراً على الإطلاق - حرب من سعوا إلى استعباد العالم بالغزو والوحشية ضد من وقفوا في وجه العدوان وقتلوا جنبا إلى جنب من أجل حريتهم وكرامتهم.

ففي تموز/يوليه 1937، بعد عدة سنوات من التعدي التدريجي من خلال تأسيس العديد من الدول العميلة، غزت الإمبراطورية اليابانية جمهورية الصين. وشقت الجيوش اليابانية طريقها عبر الصين بوحشية. وطلبت الحكومة الصينية المساعدة الدولية وتلقته. ووجدها موسكو زودت الصين بمئات الطائرات بل وبالطيارين الذين اضطلعوا بدور حاسم في جهود المقاومة الصينية، لا سيما في معركة ووهان في ربيع عام 1938. ولولا المساعدة السوفيتية، وفي وقت لاحق المساعدة الأمريكية، لكان المعتدي قد انتصر ولكننا شهدنا سقوط الصين.

وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية في أوروبا والخراب الذي ألحقته الجيوش الألمانية بالبلدان المجاورة، ارتقت الولايات المتحدة إلى مستوى المهمة، سواء من خلال إرسال قواتها أو بتقديم المساعدات الحاسمة الأهمية، بموجب قانون الإعارة والتأجير، للبلدان التي تقاوم ضد عدوان هتلر، بما في ذلك الاتحاد السوفيتي. وفي الفترة بين عامي 1941 و 1945، قدمت الولايات المتحدة للاتحاد السوفيتي مساعدات قيمتها 11 بليون دولار، أي ما يُقدَّر بـ 200 بليون دولار اليوم - ويأتي في المرتبة الثانية بعد المبلغ المقدم للمملكة المتحدة. وتضمنت تلك المساعدات أكثر من 14 000 طائرة؛ و 12 000 عربة مصفحة، بما في ذلك 7 000 دبابة؛ وأكثر من 8 000 قطعة مدفعية، بما في ذلك الأسلحة المضادة للطائرات؛ وأكثر من 400 000 سيارة جيب وشاحنة و 197 زوقا نَسَافا.

وربما كان صانعو السياسات في برلين قلقين في ذلك الوقت من أن تطيل تلك الجهود الطموحة التي بذلتها الولايات المتحدة أمد الحرب لأنها جعلت من الصعب على ألمانيا أن تهزم الاتحاد السوفيتي وتخضعه. ومع ذلك، يجدر التأكيد مرة أخرى أن تلك الإمدادات كانت شريان الحياة للاتحاد السوفيتي. ولولاها، لكان الرايخ الثالث قد

وتكمن الأعجوبة في أن كل ذلك غير مرئي لوسائل الإعلام الغربية. ويتحتم على كل من لديه نفوذ هنا أن ينقل حقيقة النزاع إلى شعبه بغية تجنب دوامة التصعيد المتزايدة الخطورة التي تقودنا أكثر نحو المطلقات، على حساب التوصل للحلول التوفيقية.

أنا مدين للرجال والنساء والأطفال الذين التقيت بهم في مناطق النزاع والذين كان لي شرف التكلم معهم بأن أنقل واقع زيادة التسليح في المنطقة. وأحث المجلس على السعي إلى التوفيق وتحقيق السلام واحترام التفويض الديمقراطي المعرب عنه. وستأتي التسوية. وأعتقد اعتقاداً مطلقاً أن الأمر متروك لمن في واشنطن العاصمة ولندن، الذين يُوججون النزاع الآن بتقديم مساعدات عسكرية تصعيدية لا نهاية لها لأوكرانيا، ليقرروا أين ومتى تحدث تلك التسوية، إما على طاولة المفاوضات أو في ساحة المعركة. وفي ذلك الصدد، لدينا تعبير في أيرلندا يقول إن من يدفع للزمار يعزف النغمات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد باوز على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد رادشنيكو.

السيد رادشنيكو (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم أمام المجلس وأن أتابع هذه البيانات الثمينة.

إن روسيا تشن حرباً عدوانية على أوكرانيا، وهي حرب مروعة أزهدت بالفعل عشرات الآلاف من الأرواح. وقد لجأت روسيا إلى القصف العشوائي للمدنيين. وارتكبت قواتها فظائع، من بينها التعذيب والاعتصاف والقتل. لقد انتهكت روسيا مبادئ الأمم المتحدة، التي ساعدت في صياغتها في نهاية الحرب العالمية الثانية. وبالأمر فقط، زعم وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في مقابلة أجريت معه أن أحداً لم يرسل له قائمة بقواعد النظام الدولي القائم على القواعد. وتلك القائمة موجودة؛ وتسمى ميثاق الأمم المتحدة، وإليكم ما جاء في الفقرة 4 من المادة 2:

”يتمتع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة.“

أولاً، غزا الاتحاد الروسي أوكرانيا لأسباب ملفقة، وليس العكس. ثانياً، يواصل الاتحاد الروسي انتهاك القانون الدولي بشن حرب عدوانية ضد دولة مجاورة. ثالثاً، يواصل الاتحاد الروسي قصف المدن الأوكرانية، بما فيها كراماتورسك بالأمس فقط، حيث دمر الاتحاد الروسي عن طريق قصف صاروخي هياكل أساسية مدنية، وتحديدًا مطعمًا، ما أسفر عن مقتل مدنيين أبرياء من بينهم ثلاثة أطفال. رابعاً، كان الاتحاد الروسي جريئاً لدرجة مطالبة الغرب بعدم تزويد أوكرانيا بالأسلحة للدفاع عن نفسها ضد هجوم غادر. ولحسن الحظ، فإن مجلس الأمن قادر على التمييز بين الحقيقة والأكاذيب وبين من يدافع عن نفسه من العدوان ومن يشن حرباً عدوانية، وبين من يحب السلام حقاً ومن يختبئ وراء لبيانات رنانة عن الكفاح من أجل السلام ولكن في الواقع لا يفكر إلا في الحرب.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيد رادشنيكو على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** في البداية، نود أن نشكر السيدة ناكاماتسو والسيد بلومنتال والسيد باوز على إحاطاتهم الشاملة، وبخاصة مقدمي الإحاطتين الأخيرين.

وأود أن أقول للسيد رادشنيكو ما يلي: يتعين علينا ألا نكون منافقين فيما يتعلق بالنظام الدولي القائم على القواعد. فالنظام الدولي القائم على القواعد ليس ميثاق الأمم المتحدة؛ إنه مجموعة من القواعد التي وضعها عدد قليل من الدول - الدول الغربية بشكل أساسي - تُصوّر من قبلها على إنها عالمية. إننا لا نفهم ما يحدث: غير أنه، في حين تكلم السيد بلومنتال والسيد باوز عن الموضوع المطروح وقدمنا لنا تفاصيل مفيدة فيما يتعلق بالأسلحة التي تزود بها أوكرانيا وطريقة تمويلها، قدم لنا السيد رادشنيكو محاضرة تاريخية ولا نفهم سبب اختياره مقمداً لإحاطة.

وكما سمعنا للتو من مقدمي إحاطاتنا - وليس جميعهم بالطبع - فإن التهديدات الناجمة عن توريد الأسلحة الغربية إلى أوكرانيا مستمرة

اجتاح الاتحاد السوفياتي بكل تأكيد ولم تكن الأمم المتحدة لتنتصر أبداً ولم يكن السيد ماكس بلومنتال والسيد تشاي باوز لينضمام إلينا اليوم ليخبرونا عما يترتب عن دعم الحرية من أعباء ثقيلة جداً وغير مقبول بالمرّة. "لماذا نفعل هذا؟" سؤال بلاغي طرحه السيد بلومنتال. والجواب: حتى يتسنى للسيد باوز أن يأتي إلى هنا ليخبرنا كم هو مروع أن ندعم ضحية عدوان غير مبرر وكم هو مروع أن نساعد من يتعرضون للهجوم وكم هو مروع أن نقاوم غزواً إمبريالياً.

إنني مؤرخ والمؤرخون يستحضرون الماضي وهم ينظرون للحاضر بغية التوصل إلى فهم أفضل لما قد يحمله المستقبل. إن غزو روسيا لأوكرانيا ليس تطوراً غير مسبوق تاريخياً. فقد حدثت حروب عدوانية من قبل. حدثت غزوات غير مبررة من قبل. وهي تميل إلى أن تكون لها عواقب، إحداها ميل الطرف المغزى إلى مقاومة الغازي وطلب المساعدة الخارجية. وقد تجسدت تلك الفكرة في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، وهو حكم، للأسف، لم يبيّن أحد لسيرغي لافروف، ويتحدث عن "الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم". وبهذا الحق الأصيل لجأت أوكرانيا إلى العالم للتمسك بالمساعدة. وبهذا الحق الأصيل أسهمت دول كثيرة في الدفاع عن أوكرانيا بإرسال المعونة العسكرية التي تشتد الحاجة إليها. وإذا كان هناك أي شيء، فإن تلك الدول لم تذهب بعيداً بما فيه الكفاية، لأن روسيا لا تزال تحتل الأراضي الأوكرانية المعترف بها دولياً مشكلة تهديداً كبيراً للسلام والأمن الدوليين.

لقد أشار كارل فون كلاوزفيتز العظيم، الذي خدم بالمناسبة في الجيش الروسي خلال الغزو النابليوني لروسيا، ذات مرة إلى أن المعتدي "محب للسلام دائماً". أي أن المعتدي سيغزو جيرانه سلمياً بكل سرور ما لم يواجه مقاومة منظمة.

(تكلم بالروسية)

وقد كان كلاوزفيتز محقاً.

والشكاوى الروسية بشأن الدعم الخارجي لأوكرانيا لا تنتقص من الحقائق التالية.

الحال - لا تزج الغرب، ما يسمى بالغرب المحب للسلام، بأي حال من الأحوال. ولا تقوم الدول الغربية بتدجيج نظام كييف بالأسلحة بطريقة جامحة فحسب، ولكنها تقوم أيضا بتدريب القوات الأوكرانية والكتائب القومية على أراضيها وبتوفير المعلومات الاستخباراتية للجيش الأوكراني لتحديد الأهداف وحتى الموافقة على الضربات التي تتم بأسلحة غربية.

ومع ذلك، تؤكد الدول الغربية باجتهاد أنها غير متورطة في هذا النزاع. فمن المفترض أنها محايدة. ومع ذلك، فإن القانون الدولي، بما في ذلك أحكام اتفاقية لاهاي لعام 1907 وقواعد القانون الدولي العرفي، التي تحظر مثل هذه الأعمال من جانب الدول المحايدة، لا لبس فيه. فارتكاب هذه الأفعال يعني أن هذه الدول يجب أن تفقد مركزها المحايد وأن تصبح أطرافا في نزاع مسلح.

وكمبرر، يطرح شركاؤنا السابقون الحجة التالية. يقولون إن اتفاقية لاهاي لعام 1907 من المفترض أنها عفا عليها الزمن بشدة. وغريبا جدا أن نسمع ذلك من دول تقوم وكالاتها العسكرية بانتظام بتحديث وإعادة كتابة مجلدات ثقيلة مكرسة لقانون الحرب وأعرافها. وتتضمن هذه المجلدات أجزاء مطولة عن حقوق وواجبات الدول المحايدة وتستند، في جملة أمور، إلى القواعد المنصوص عليها في هذه الاتفاقيات التي يفترض أنها عفا عليها الزمن. وأود أن أشدد على أن تلك المنشورات لا تتضمن عقيدة. فهذه الوثائق مبادئ توجيهية عملية لقادة الجيش والبحرية وتدعو إلى اتخاذ أقصى التدابير في الرد على انتهاك الحياد، بما في ذلك استخدام القوة. واتفاقية لاهاي لعام 1907 اتفاقية دولية لا تزال سارية. ولم يتم إلغاؤها. وهدفها الرئيسي هو منع انتشار النزاعات المسلحة، ومنع عدد متزايد من الدول من الانجرار إلى تلك النزاعات.

واليوم، تكتسي هذه الاتفاقية أهمية أكثر من أي وقت مضى. فقد أعلن الغرب الجماعي أن هدفه يتلخص في إلحاق هزيمة استراتيجية بروسيا في ساحة المعركة. وتصريحاتهم الجنوبية مصحوبة بأفعال غير مسؤولة بنفس القدر. ونحن نميل إلى تسمية هذا لعب بالنار،

في النمو والتكاثر. يحدث هذا بينما يواصل شركاؤنا السابقون من الغرب القيام بمحاولات متواصلة لإلقاء اللوم مرة أخرى على روسيا فيما يتعلق بما يجري في أوكرانيا، وأصبحت التناقضات في الرواية التي يروجون لها واضحة للعيان. فتحاول الدول الغربية بإصرار جعل المجتمع الدولي ينسى أن الأزمة في أوكرانيا، تماما مثل إمدادات الأسلحة الغربية إلى كييف، بدأت قبل فترة طويلة من العملية العسكرية الخاصة. وبفضل ما كشفتته مجموعة كاملة من السياسيين رفيعي المستوى في ذلك الوقت، نعلم اليوم أن تدجيج أوكرانيا بالأسلحة والعمل على إعدادها للحرب مع روسيا قد حُطِّطَ وَفُذَّ طوال هذه السنوات، تحت غطاء اتفاقيات مينسك، التي كانت مدعومة بقرارات مجلس الأمن المصاحبة، على الرغم من أن الدول الغربية أو كييف لم تكن تتوي تنفيذ تلك الاتفاقات.

وطوال الوقت، تعرض المدنيون في دونباس لقصص جماعي. وبالطبع، لا يمكن لروسيا أن تظل غير مبالية. غير أن اليوم يحاول رعاة كييف الغربيون إضفاء لمسة جديدة على مجريات الأمور، قائلين إنهم بدأوا في تسليم أوكرانيا فقط عندما بدأت العملية العسكرية الخاصة من أجل صد ما يسمى بالعدوان الروسي. وقد أصبح هذا المخطط على مدى الأشهر الـ 18 الماضية شيئا أقرب إلى دعم شركة عسكرية خاصة تسمى أوكرانيا، بأسلحة يزودها الناتو، باستخدام مخزونات قديمة بشكل أساسي، وتمول الدول الموردة لها مؤسساتها العسكرية المحلية بشكل خبيث، مع تحقيق هذه الشركات أرباحا ضخمة، في حين أن أولئك الذين يقاثلون ويموتون بعشرات الآلاف في ساحة المعركة هم الأوكرانيون. وذكر أحد مقدمي إحاطات اليوم أن السناتور الأمريكي ليندسي جراهام أخبر رئيس نظام كييف خلال اجتماعهم أن هذا المخطط - وما نتج عنه من وفيات للروس - كان أفضل أموال أنفقتها الولايات المتحدة على الإطلاق في جهودها لمساعدة أوكرانيا.

واليوم، يبلغ المبلغ التراكمي للمساعدات العسكرية التي قدمتها الولايات المتحدة وحلفاؤها لأوكرانيا أكثر من 55 بليون دولار. وحقيقة أن هذه الأسلحة تستخدم لقصف البنية التحتية المدنية وتؤدي إلى وفيات بين المدنيين - وهناك قدر كبير من الأدلة على أن هذا هو

على أنها تحالف دفاعي بحت تبدو وكأنها مزحة مؤسفة بالنظر إلى السجل الحافل بأعمال العدوان العسكري غير المبررة ومن دون استقزاز التي شاركت فيها تلك الكتلة العسكرية.

كما أن حجج العقيدة القانونية الغربية التي يُفترض بموجبها أن الدفاع الجماعي عن النفس يتم الاحتجاج به بموجب المادة 51 لا تصمد أمام التدقيق. وفي ذلك الصدد، هناك مسألتان رئيسيتان.

أولاً، لا يمكننا أن نتذكر إخطار المجلس بهذا الاحتجاج، رغم أنه ينبغي، وفقاً للميثاق، أن يتم ذلك على الفور.

وعلاوة على ذلك، فإن إصدار بيان للدفاع عن النفس ضد روسيا سيكون بمثابة بيان يعترف بحالة حرب مع بلدنا.

والأمر الأكثر إثارة للاهتمام هو الإشارات إلى التدابير المضادة المزعومة بموجب القانون الدولي. وكما نعلم جميعاً، يجب أن تقي هذه التدابير بمقياس التناسب. ولكن ما نوع الضرر الذي ألحقته روسيا بالولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي ويمكن أن يبرر قتل مواطنينا بأسلحة غربية، وتخريب خطّي أنابيب نورد ستريم 1 و 2 والهجمات الإرهابية التي ارتكبت ضد الشخصيات العامة الروسية البارزة؟ وقبل فوات الأوان، نوصي مؤلفي مثل هذه الأعمال التخمينية بالتفكير في هذا السؤال الرئيسي: ماذا يجب أن تكون تدابير روسيا المضادة في هذه الحالة؟

واليوم، من المرجح أن يتكلم شركاؤنا السابقون في المجلس مرة أخرى عن التزامهم بتسوية الأزمة في أوكرانيا. ومع ذلك، هناك حقيقة لا تتناسب مع السرد الذي ينشره الغرب. وفي وقت مبكر من ربيع العام الماضي، كان رئيس فريق التفاوض من أوكرانيا قد وقع بالأحرف الأولى على مسودة اتفاق سلام في اسطنبول. وقد عرض رئيس روسيا تلك الوثيقة علناً خلال اجتماع عقد مؤخراً مع القادة الأفارقة. ومع ذلك، وبما أن نظام كييف، تحت ضغط من رعايته الغربيين، نكث بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بالفعل وفرض أيضاً حظراً تشريعياً على محادثات السلام مع روسيا، أصبح من الواضح أن الدول الغربية ليست مهتمة بتحقيق سلام مستدام ودائم في منطقتنا.

ولكنه في الحقيقة أسوأ من ذلك: فالغربيون يتعمدون - في جنونهم العسكري، بعد أن أصبحوا غير مرتبطين تماماً بالواقع - إثارة مواجهة مباشرة بين الدول النووية.

وهناك حجة أخرى تستند إلى وصم بلدنا بالمعتدي، كما فعلت الجمعية العامة عندما اتخذت القرار في دورتها الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة (قرار الجمعية العامة دإط-1/11). لقد بدأت الولايات المتحدة عدداً قياسياً من الحروب العدوانية طوال تاريخها، ومع ذلك تصرح بأن من الممكن مساعدة ما يسمى بضحية العدوان من دون أن تفقد مركزها المحايد. إن أي قانوني دولي يحترم نفسه سيجد مثل هذه الحجج مضحكة، وهذا ليس له علاقة بحقيقة أن دعم الغرب لهذه الاتفاقيات التي فرضتها الجمعية الغربية غير التوافقية - والتي هي في الواقع توصيات - تلاشت إذ أصبحت الأسباب الحقيقية للأزمة الأوكرانية واضحة.

وليس الأمر لأن الولايات المتحدة وتوابعها هي المهندسة والمستفيدة الرئيسية من الوضع. بل إن الجمعية العامة، من حيث المبدأ، ليست مخولة بموجب ميثاق الأمم المتحدة أن تحدد بأن عدواناً قد وقع. وتشكل تلك التفويضات انتهاكاً لأحكام الميثاق وهي باطلة من أساسها. وذلك يعني أن تسمية "المعتدي" ليست توصيفاً قانونياً. إنها في الواقع تقييم سياسي. وكل ما تم بناؤه على هذه الحجة - ما يسمى بحجة الحياد المؤهل - ينهار ببساطة.

وإذا كنا نتكلم عن أحكام وتقييمات قيمة، فإن المعتدي هو من نظم انقلاباً دموياً مؤيداً للفاشية في بلد مجاور لنا وبكل الوسائل والطرق المتاحة وقلب الدولة الناتجة إلى عدو لروسيا ولكل ما هو روسي - تاريخنا وثقافتنا ولغتنا، وحتى العقيدة الأرثوذكسية؛ وهو من درب المقاتلين، بما في ذلك كتائب النازيين الجدد الخسيسة، وزودهم بالأسلحة قبل وقت طويل من شباط/فبراير 2022، مع العلم جيداً بأن تلك الأسلحة ستستخدم لقتل المدنيين في دونباس.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الطريقة التي تحاول بها منظمة حلف شمال الأطلسي، الذي تتوق أوكرانيا إلى الانضمام إليها، تصوير نفسها

التأكيد على أن المبالغ الضخمة من الأموال التي تنفق على أوكرانيا لا تضيع، وبعد ذلك سيتم إرسال أسلحة جديدة إلى هناك ليتم تدميرها في نهاية المطاف في ساحة المعركة تماما مثل تلك التي تمتلكها القوات المسلحة الأوكرانية الآن. ولا يوجد أي قدر من إمدادات الأسلحة من شأنه أن يغير ميزان القوى. ويعترف معظم الخبراء العسكريين المستقلين علنا بأن هزيمة نظام كييف ليست سوى مسألة وقت، ومسألة عدد الضحايا الذين ستضحي بهم القوات المسلحة الأوكرانية دون جدوى على الإطلاق خلال تلك الفترة. والدعاية الغربية فقط هي التي تروج لشعارات فارغة لا معنى لها تقول إن أوكرانيا يمكن أن تفوز. وفي الواقع، إنهم لا يهتمون على الإطلاق بمصالح الأوكرانيين. إنهم يريدون فقط إضعاف روسيا قدر الإمكان.

بالطبع، لا يزال لدى خصومنا في ترسانتهم تنظيم هجمات إرهابية بارزة، يحاولون اتهام روسيا بها، مثل الأحداث في بوتشا أو تدمير سد كاخوفكا. ويجب أن يجروا، لا قدر الله، على إثارة حادث في محطة زابوريجيا للطاقة النووية، والتي يواصل الأوكرانيون قصفها. وهذا من شأنه أن يقتل ويؤثر على الكثير من الناس في جميع أنحاء أوروبا. وقمنا اليوم بتعميم رسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن والجمعية العامة، أكدنا فيها من جديد، وسط التلميحات المجنونة من جانب ممثلي نظام كييف، أننا لا نعترم تفجير محطة زابوريجيا للطاقة النووية التي تسيطر عليها، وأنها نحث الأمين العام والمجتمع الدولي على التأثير على كييف للامتناع عن الاستفزات التي تستهدف محطة الطاقة النووية.

هكذا تقريرا تبدو الحالة الراهنة. والآن، بعد أن أهدرت فرصة السلام في آذار/مارس الماضي بخطأ من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، فإن شروط تحقيق السلام في أوكرانيا ستكون مختلفة بالطبع. وأود أن أختتم بياني باقتباس من زعيم أوروبي متمرس يحظى باحترام كبير. في الأسبوع الماضي قال حرفيا ما يلي:

”لم تعد أوكرانيا دولة ذات سيادة، وليس لديها مال ولا أسلحة، ولا يمكنها الاستمرار في القتال إلا بفضل المساعدة التي يقدمها [الغرب]“.

فإلى أي حالة أفضى بنا ذلك اليوم؟ في آذار/مارس الماضي، لم تسمح البلدان الغربية لأوكرانيا بالاتفاق مع روسيا على التعايش السلمي وبأن تصبح دولة محايدة غير منحازة ولا تشكل أي تهديدات. وبدلا من ذلك، تقوم تلك الدول بتسليح البلد بكل طريقة ممكنة في توقع مجنون بأن أوكرانيا ستكون قادرة على هزيمة روسيا. ويتم تدمير المعدات الغربية التي يتم توريدها إلى كييف في ساحة المعركة، في حين كاد نظام كييف ورعااته أن ينفذ من المعدات الأوكرانية وغيرها من المعدات السوفيتية القديمة.

وبالمناسبة، اليوم، قبل اجتماعنا مباشرة، قال رئيس وزراء لاتفيا إن ”أوكرانيا قد أدمجت بالفعل في منظمة حلف شمال الأطلسي من حيث التسليح“. من الصعب أن نختلف مع ذلك، لأن أوكرانيا الآن قادرة على القتال فقط باستخدام الأسلحة التي تحصل عليها من الغرب ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وبالكاد لديها أي أسلحة أخرى.

وعلاوة على ذلك، أعلن السيد بورييل فونتيليس، منارة الدبلوماسية الأوروبية، اليوم أن الاتحاد الأوروبي ينظر في تحويل مرفق السلام الأوروبي إلى صندوق دفاع لأوكرانيا. وننصح السيد بورييل فونتيليس، كما فعلنا من قبل، بالألا يقتصر على أنصاف التدابير والحلول المؤقتة، بل أن يغير اسم مرفق السلام الأوروبي إلى ”مرفق الحرب الأوروبي“ على الفور.

ولم يتبق لدى أوكرانيا أي أسلحة من أسلحتها الذاتية. ولكن لا يزال هناك أوكرانيون يتم إرسالهم إلى المعركة مثل الحملان للذبح كجزء من ما يسمى بالهجوم المضاد من قبل القوات المسلحة الأوكرانية، والذي يشير إليه الأوكرانيون باسم ”مفرمة لحم زابوريجيا“. ولم ينفذ احتياطي التعبئة لدى نظام كييف بعد، على الرغم من أنه سيصل قريبا إلى ذلك المستوى، ولكن، وهذا أمر محزن جدا، بدأت مساحة مقابر أوكرانيا بالنفاد. وكل إراقة الدماء غير الضرورية، التي تريدها الدول الغربية فقط، تفرض على أوكرانيا لغرض وحيد هو الإبلاغ عن بعض النجاح على الأقل في مؤتمر قمة الناتو المنشود الذي سيعقد في منتصف تموز/يوليه. عندها ستتمكن الحكومات الغربية من

هذه الأعمال إلى العدالة، وأنه يجب أن يحصل الضحايا على الدعم اللازم لإعادة تأهيلهم بدنيا وعقليا واجتماعيا واقتصاديا.

ثالثا، يوفر لنا قرار الجمعية العامة دإط-6/11 أساسا يحظى بتأييد واسع النطاق لسلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا، وفقا لمبادئ الميثاق. ونرحب بالجهود الدبلوماسية التي تبذل وفقا لتلك المبادئ.

وتتسبب هذه الحرب في معاناة هائلة للسكان المدنيين في أوكرانيا وزيادة عدم الاستقرار في جميع أنحاء العالم، مع عواقب لا يمكن التنبؤ بها، بما في ذلك في روسيا. ونكرر الإعراب عن قلقنا إزاء نية نشر أسلحة نووية في بيلاروس. وندعو روسيا مرة أخرى إلى تهدئة الوضع ووقف جميع عملياتها القتالية وسحب قواتها من الأراضي الأوكرانية دون تأخير حتى يتم التوصل إلى حل دبلوماسي.

**السيدة هاكمان (غانا) (تكلمت بالإنكليزية):** في البداية، أود أن أشكر وكالة الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات. كما أحطنا علما بالإحاطات الأخرى.

لقد انقضى الآن 491 يوما منذ أن شن الاتحاد الروسي حربه الوحشية التي لا هوادة فيها ضد أوكرانيا، مما تسبب في معاناة لا توصف للمدنيين الأبرياء، الذين يعيشون الآن تحت تهديد مستمر بإلحاق الأذى بحياتهم. وإضافة إلى الأزمة الإنسانية المباشرة، فإن الحرب أصبحت محورا لتجدد التوترات الجغرافية السياسية، مع ما يترتب على ذلك من آثار بعيدة المدى على السلم والأمن الدوليين في منطقة أوروبا. وبعيدا عن ساحة المعركة، لا تزال الحرب تؤثر سلبا على الاقتصاد العالمي، مع استمرار ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة وتشديد الظروف المالية والنقدية الدولية.

وكما أكدنا في الإحاطة الإعلامية أمام المجلس في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9357)، فإن الحرب تسببت حتى الآن في نزوح حوالي 10 ملايين شخص وسقوط أكثر من 24 000 من القتلى والجرحى المدنيين. وكما يُذكر المجلس في كثير من الأحيان، من المرجح أن تكون الأرقام أعلى من تلك، فهذه لا تمثل سوى الأرقام

ومن وجهة نظر هذا السياسي، فإن الطريقة الوحيدة لإتخاذ أوكرانيا هي

”أن يبدأ الأمريكيون مفاوضات مع الروس، وأن يقوموا بإنشاء هيكل أمني وإيجاد مكان لأوكرانيا في هذا الهيكل الأمني الجديد“.

وليس هناك الكثير مما يمكن التعليق عليه في هذا الصدد. والشيء الجيد هو أن الحقيقة المرة بدأت أخيرا في الوصول إلى القادة الغربيين. إن الاستمرار في تزويد أوكرانيا بالأسلحة الغربية لن يؤدي إلى النتيجة التي يرغب فيها الغرب، وهي هزيمة روسيا في ساحة المعركة وإلحاق هزيمة استراتيجية بروسيا. ونود أن يدرك زملاؤنا الغربيون ذلك في أقرب وقت ممكن.

**السيد هاوري (سويسرا) (تكلم بالفرنسية):** أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها. كما أحطنا علما بالإحاطات الأخرى. وسأركز على ثلاث نقاط رئيسية اليوم. أولا، تدين سويسرا بشدة العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا. ونرفض جميع المحاولات الرامية إلى تبرير وتحويل المسؤولية عن ذلك العمل وعواقبه. ومن خلال ذلك العمل، تنتهك روسيا القانون الدولي انتهاكا خطيرا، ولا سيما حظر استخدام القوة المنصوص عليه في المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة. ولأوكرانيا الحق في ضمان أمنها والدفاع عن سيادتها وسلامتها الإقليمية.

ثانيا، تحظر عدة قرارات لمجلس الأمن عمليات نقل الأسلحة التي يكون مصدرها بلدان معينة. وتشكل عمليات النقل هذه واستخدام تلك الأسلحة في شن هجمات محدّدة الهدف على البنية التحتية المدنية انتهاكات متعددة للقانون الدولي. وندعو جميع الدول إلى احترام التزاماتها، بما في ذلك قرارات المجلس ذات الصلة. ونأسف للخسائر الفادحة التي ألحقتها هذه الحرب بالسكان المدنيين. وندعو سويسرا إلى الامتثال الصارم للقانون الدولي الإنساني. ويجب احترام مبادئ التمييز والتناسب والحيطة أثناء سير الأعمال العدائية. وندين أي هجوم يشن انتهاكا لتلك المبادئ ونؤكد من جديد أنه يجب تقديم المسؤولين عن

للسيادة والاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية، التي تحكم العلاقات بين الدول وتوفر الأساس لنظام دولي مستقر. وعلى هذا الأساس تواصل غانا الدعوة إلى وقف الأعمال العدائية وتحت الاتحاد الروسي على إنهاء الحرب من خلال الانسحاب الفوري وغير المشروط لقواته من حدود أوكرانيا المعترف بها دولياً. كما نكرر التأكيد على ضرورة المطلقة لامتناع جميع الأطراف عن استهداف المدنيين والتسبب في مزيد من الضرر للبنية التحتية المدنية في أوكرانيا.

وقد اتخذ عدد كبير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك أعضاء هذا المجلس، موقفاً داعماً للسلام في أوكرانيا، داعين مراراً وتكراراً إلى تسوية سلمية، تتماشى مع القانون الدولي والقيم الأساسية التي تقوم عليها منظماتنا. ويقع جانب كبير من المسؤولية الآن على عاتق الطرفين لتجاوز خلافاتهما والعودة إلى طاولة المفاوضات بحثاً عن حل شامل ودائم.

وفي عالم ما بعد الحداثة والعولمة حيث تتجاوز التحديات التي تواجه الدول الحدود المادية والسياسية، فإن اتباع نهج انطوائى بحت إزاء الأمن، ويبدو أن هذا هو الحال، قد يوفر حلاً مؤقتاً ولكن غير مستدام من أجل صون أمننا العالمي الجماعي الأوسع. ولذلك، نشجع على تكثيف الجهود الدبلوماسية دعماً لحوار بناء يمكن أن يؤدي إلى تسوية دائمة بين الجانبين ولمصلحة كل الأطراف الأخرى.

**السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):**  
أشكر وكيل الأمين العام ناكاميتسو والسيد رادشنيكو على إحاطتهما الإعلاميتين. أود أن أتناول ثلاث نقاط.

أولاً، كانت حكومة المملكة المتحدة واضحة بشأن الدعم العسكري الذي قدمته للدفاع عن أوكرانيا. إن شجاعة الأوكرانيين وعزيمتهم التي لا نهاية لها تحسب لهم، لكننا فخورون بدعمهم في كفاحهم من أجل الحرية. نحن لا نقدم الأسلحة فحسب. فقد تلقى ما يقرب من 000 17 جندياً أوكرانياً تدريباً في المملكة المتحدة منذ بداية الغزو الروسي. وسوف ندعم أوكرانيا أيضاً عندما يتحقق السلام لإعادة بناء بلدهم، كما فعلنا في مؤتمر تعافي أوكرانيا الأسبوع الماضي، حيث تعهد

المبلغ عنها من خلال المصادر الرسمية للأمم المتحدة. وهناك كثير من الأدلة على الدمار الهائل الذي لحق بأجزاء كثيرة من البلد. ويجري تدمير المنازل والمدارس والمرافق الطبية ومرافق النقل والطاقة وغيرها من الهياكل الأساسية الحيوية بمعدلات مقلقة وفي انتهاك واضح للحظر المفروض على هذه الأفعال بموجب القانون الدولي الإنساني. وتتواصل حالياً جهود الإنقاذ في موقع هجوم صاروخي على مطعم في مدينة كراماتورسك، حيث يتردد أن عدة أشخاص، من بينهم أطفال، أصيبوا أو قتلوا.

وكما نعرف، فإن النزاعات العنيفة، مثل النزاع في أوكرانيا، تهيئ الظروف لتكديس الأسلحة وتحويل وجهتها بعيداً عن سيطرة الدولة إلى متلقين غير المقصودين وحالات نزاع في أجزاء أخرى من العالم. وفي هذا الصدد، حث وفدي في مناقشات سابقة بشأن هذا الموضوع، على الامتنال الصارم لمعاهدة تجارة الأسلحة وغيرها من الالتزامات الدولية الرامية إلى منع تحويل وجهة الأسلحة التقليدية أو نقلها بصورة غير مشروعة.

ومن المهم، في صون السلم والأمن الدوليين، أن تنفذ الدول الأعضاء التي تقدم المساعدة الدفاعية لأوكرانيا تدابير تحديد الأسلحة في كل مراحل نقل الأسلحة، بما في ذلك تقييم المخاطر، وحفظ السجلات، والرصد والتتبع، فضلاً عن ترتيبات نزع السلاح بعد انتهاء النزاع. هذه تدابير ضرورية لضمان أن الدعم العسكري المقدم في سياق الحرب يخدم الغرض الوحيد منه بتعزيز قدرة أوكرانيا على تأكيد حقها في الدفاع عن النفس، وفقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

ومنذ بداية الحرب، سعت غانا جاهدة لتقدير التأكيدات المختلفة التي قدمها الاتحاد الروسي كمبرر لسلوكه في أوكرانيا. ولا يمكننا أيضاً أن نروض أنفسنا على قبول أي إشارات إلى أن الجهود المبذولة لدعم استخدام أوكرانيا المشروع للقوة دفاعاً عن سيادتها وسلامتها الإقليمية تشكل عائقاً أمام جهود السلام. إن قواعد القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة تتطلب من الدول أن تتفاعل على أساس الاحترام المتبادل والتعايش السلمي والتعاون. وعلى جميع الدول الأعضاء، ولا سيما أعضاء مجلس الأمن، التزام باحترام ودعم المبادئ الأساسية

ثالثاً، لا شك في أن الجهود الدبلوماسية ستكون ضرورية من أجل إحلال السلام، وننوه بالجهود المختلفة الجارية من أجل السلام، بما في ذلك الزيارة التي قام بها القادة الأفارقة مؤخراً إلى كييف وموسكو هذا الشهر. والمملكة المتحدة تدعم بالكامل خطة السلام للرئيس زيلينسكي ذات النقاط العشر. والسبيل الوحيد إلى السلام المستدام يتمثل في سحب بوتين لقواته وإنهاء سفك الدماء الآن. وسوف نواصل الوقوف إلى جانب شعب أوكرانيا حتى يحقق سلاماً عادلاً ومستداماً يحترم سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، اتساقاً مع ميثاق الأمم المتحدة.

**السيد دي ألميدا فيلهو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر وكالة الأمين العام ناكاميتسو على إحاطتها الإعلامية. وأشكر أيضاً مقدمي الإحاطات الآخرين على بياناتهم.

وتتشاطر البرازيل القلق إزاء الإمكانيات التخريبية لعمليات نقل الأسلحة إلى مناطق النزاع. ولا يزال موقفنا المبدئي الثابت بشأن هذا الموضوع لم يتغير.

أولاً، نقر بالحق الأصيل لأوكرانيا وجميع الدول الأعضاء في الدفاع عن النفس. وهذا المبدأ لا يعطينا من الالتزام المكرس في المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة بالتماس حل سلمي للنزاعات بطريق التفاوض المباشر والتوفيق والوساطة وأي وسيلة أخرى لا تتطوي على اللجوء إلى السلاح.

وعلاوة على ذلك، أكدنا باستمرار أن توافر الأسلحة والذخائر قد يصبح عاملاً مزعجاً للاستقرار على المدى الطويل ومضاعفاً للتهديدات لأمن السكان المدنيين. وفي هذا الصدد، يجب أن نعترف بالمخاطر الملموسة لتحويل وجهة المعدات العسكرية إلى أطراف من غير الدول، بما في ذلك العصابات الإجرامية والجماعات الإرهابية.

وعلاوة على ذلك، نعتقد أن معاهدة تجارة الأسلحة توفر السبل لكبح عمليات النقل غير القانونية ومنع التحويل. ومن الضروري حفظ سجلات دقيقة وضمنان شفافية المعاملات. ونشجع الدول الأعضاء الأخرى على مراعاة أحكام معاهدة تجارة الأسلحة عند الشروع في عمليات نقل أسلحتها.

المجتمع الدولي بالتزامات تزيد قيمتها على 60 بليون دولار. ولا تزال أوكرانيا تحتاج إلى دعمنا. بالنسبة لأوكرانيا، هذه حرب البقاء؛ وبالنسبة لروسيا، هي حرب اختيار.

ثانياً، دعونا نذكر أنفسنا كيف قررت روسيا خوض حرب من اختيارها - قصف منازل المدنيين؛ وهجمات الموجات البشرية، التي أمرت بالتقدم تحت تهديد السلاح؛ وفظائع خلفتها في أعقاب قواتها المنسحبة؛ ومئات المدنيين المحتجزين تعسفاً، وأبلغ أكثر من 90 في المائة منهم عن تعرضهم للتعذيب أو سوء المعاملة على أيدي المختطفين الروس. ويوم الثلاثاء، أصابت قذائف روسية مطعماً لفظائر البيتزا في كراماتورسك، مما أسفر عن مقتل 10 أرواح بريئة أخرى. وكان من بين القتلى في الهجوم شقيقتان توأماً، يوليا وأنا أكسينتشينكو. لم يتجاوز عمرهما 14 عاماً فقط.

وهذا الأسبوع، نشر الأمين العام تقريره عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2023/363). وروسيا جزء من الفريق العامل المعني بالأطفال في حالات النزاع المسلح، وهي تعلم أن نظام الإبلاغ في هذا الصدد من بين أكثر النظم صرامة التي تستخدمها الأمم المتحدة. والتقرير صادم. وهناك عضو دائم في هذا المجلس مدرج اسمه إلى جانب الجماعات الإرهابية، مثل حركة الشباب وتنظيم الدولة الإسلامية، لارتكابه انتهاكات جسيمة تمس الأطفال في حالات النزاع المسلح. والقوات الروسية مسؤولة عن قتل واختطاف واعتصام أطفال لا تتجاوز أعمارهم 4 سنوات. 90 مرة، استخدمت القوات الروسية الأطفال كدروع بشرية. ينبغي لكل روسي أن يشعر بالخزي إزاء ما فعله جيشه في أوكرانيا. لكن الجيش الروسي لا يحارب بمفرده. فقد وضع بوتين الدبابات والصواريخ والقذائف المضادة للطائرات وكل أنواع الأسلحة في أيدي قوات المرتزقة غير الخاضعة للمساءلة، ممن تم تجنيدهم من صفوف العصابات والمدانين. قبل عام، نفت روسيا وجود مجموعة فاغنر. الآن فإن تمرد يفغيني بريغوزين قد دمر علناً حجة بوتين للحرب في أوكرانيا. وأظهرت لنا مسيرة مجموعة فاغنر إلى موسكو مدى السرعة التي يمكن للروس أن يغادروا بها أوكرانيا عندما يختارون ذلك.

وبغية إخفاء مسؤوليتها، تسعى روسيا إلى تشتيت الانتباه بالإحالة إلى تحليلات من يسمون بالخبراء الذين استمعنا إليهم اليوم. وفي الوقت نفسه، من أجل دعم عدوانها، فإنها تشتري طائرات مقاتلة إيرانية بدون طيار وتطلقها ضد البنية التحتية المدنية؛ كما أنها تشتري سرا صواريخ وذخائر من كوريا الشمالية، وتعمل كل ذلك في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتستخدم بعض تلك الأسلحة في الميدان من قبل ميليشيات تمويلها الدولة الروسية. وقد بدأت روسيا اليوم في تقييم تكلفة اختيارها. وهي تترنح من حالة عدم الاستقرار التي تسببت فيها.

وكان للعدوان تداعيات كارثية على أوكرانيا والعالم بأسره. ولكنه أيضا طريق مسدود بالنسبة لروسيا، التي يجب أن تدرك أن دعمنا لأوكرانيا لن يتزعزع وأنه ليس هناك سوى نتيجة واحدة ممكنة: وهي تحقيق سلام يماشى مع الميثاق ويحترم سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

**السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية):** أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. وقد استمعنا باهتمام إلى السيد بلومنتال والسيد باوز والسيد رادشنيكو.

بعد 16 شهرا من الحرب، لا تزال أوكرانيا غارقة في دوامة غير مسبوقه من العنف. وقد أدت الحرب إلى معاناة إنسانية رهيبه وحالة إنسانية ذات عواقب مدمرة. وإزاء تلك الخلفية، فإن أزمتي الغذاء والطاقة تجعلان آفاق تحقيق سلام دائم أكثر بعدا. ووفقا لآخر تقرير صادر عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، قتل 862 24 مدنيا وتعرض 1 000 من المرافق الصحية للهجوم؛ ووفقا لليونسكو، تضرر 260 موقعا. إن إعلان كلا الجانبين عن الهجمات والهجمات المضادة يعطي سببا للخوف من خسائر أكثر فداحة من حيث الخسائر في الأرواح ونزوح السكان على نطاق واسع.

والهجمات المتكررة التي تتفدتها الأطراف المتحاربة ضد محطة زابوريجيا للطاقة تزيد من خطر وقوع كارثة نووية، وفي الوقت نفسه لا تزال تلوح في الأفق عواقب تدمير سد كاخوفكا، كمصدر لانعدام الأمن الإيكولوجي والبشري والاقتصادي. وبلدي يدين استخدام جميع أشكال الأسلحة ذات الأثر العشوائي التي تستهدف السكان المدنيين

**السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

إن روسيا تتحمل وحدها المسؤولية عن هذا الوضع. وروسيا هي التي قررت مهاجمة بلد مجاور ذي سيادة، في انتهاك لكل قواعد القانون الدولي وفي محاولة فجأة لإعادة كتابة التاريخ. ولا أحد غير روسيا يسعى إلى إدامة الحرب ضد أوكرانيا. ويمكن لروسيا أن تنتهيها في أي وقت بسحب قواتها، وهو ما طالبت به محكمة العدل الدولية قبل أكثر من عام مضى. وخلافا لمزاعم روسيا، لم تمثل أوكرانيا قط تهديدا لسلامة أراضي روسيا ولا للناطقين بالروسية من سكان أوكرانيا. وموقفنا ثابت: يجب ألا يكافأ عدوان روسيا، ولن يكافأ، لأنها تستخف بمبادئ الأمم المتحدة، وتستعين باستخدام القوة، وتبشر بعالم تعتمد فيه سيادة الدول على ديناميات القوة وحدها.

لم تكن أوكرانيا تريد الحرب، ولم يصدر عنها أي استقزاز لنشوبها. الحرب تهدد أمن القارة الأوروبية بأكملها. ولهذا السبب اختارت فرنسا، مع شركائها، أن تدعم بحزم الشعب الأوكراني في ممارسة حقه المشروع في الدفاع عن سيادته وسلامته الإقليمية، وهما ميدان أساسيان يكرسهما ميثاق الأمم المتحدة. وسوف نواصل القيام بذلك بشكل ثنائي ومن خلال الاتحاد الأوروبي طالما استمر وجود الجنود الروس بشكل غير قانوني على أراضي أوكرانيا.

ومن خلال تركيز جهودنا على القدرات المضادة للطائرات، فإننا نساعد الشعب الأوكراني على الدفاع عن نفسه ضد الضربات الروسية على البنية التحتية المدنية. وقبل يومين تحديدا، استهدفت روسيا وضربت مطعما في كراماتورسك بقذيفة خلفت ما لا يقل عن 11 قتيلا و 61 جريحا. وهذه الضربات الممنهجة ضد البنية التحتية المدنية تشكل جرائم حرب. وفي الأسابيع الأخيرة، كثفنا شحناتنا من الأسلحة والذخائر والمركبات المدرعة والدعم اللوجستي وأنشطة التدريب. ومن خلال دعم الهجوم الأوكراني المضاد، نأمل أن نجعل أوكرانيا في موقف قوة لتهيئة الظروف لإجراء مفاوضات ذات مصداقية تؤدي إلى سلام عادل ودائم.

به لاحقا. وينطبق الأمر نفسه على آفاق السلام. إن ولأوكرانيا حقا مشروعاً في الدفاع عن النفس منصوص عليه في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

ويظل موقف مالطة ثابتاً دون تغيير. ويجب احترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً فضلاً عن صونها.

ويجب أن تظل الأزمة الإنسانية الخطيرة التي سببها الغزو الكامل لأوكرانيا موضع اهتمامنا. لقد شُرد ما يقرب من ثلث سكان أوكرانيا حيث بلغ عدد المشردين داخليا 5.9 مليون شخص وأجبر ما يزيد على 8 ملايين شخص - معظمهم من النساء - على الفرار. وقد زاد ذلك من خطر تعرضهن للعنف الجنسي والعنف الجنساني بينما يواجهن ظروفًا صحية خطيرة.

بالمثل نشعر بالجزع إزاء زيادة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تشمل القتل والتشويه والاختطاف والاعتصاب وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال، فضلاً عن الهجمات على المدارس والمستشفيات التي تشنها القوات المسلحة الروسية. ونشعر بالجزع أيضاً من سوء المعاملة المنظم لأسرى الحرب الأوكرانيين والرهائن المدنيين من جانب روسيا في الأراضي المحتلة مؤقتاً وبصورة غير قانونية في أوكرانيا وروسيا. ونطالب بالإفراج الفوري عن جميع الأفراد الذين حرّموا من حريتهم بشكل غير قانوني.

وندعو جميع الأطراف في النزاعات المسلحة إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. إن عواقب العدوان الروسي على أوكرانيا تؤثر على ما يقرب من 18 مليون شخص ليس فقط في أوكرانيا ولكن في جميع أنحاء العالم.

في الختام، نشدد مرة أخرى على الضرورة الملحة لتحقيق السلام الشامل والعاقل والدائم في أوكرانيا. ويجب على مجلس الأمن التمييز بين الضحية والمعتدي والاعتراف بحق أوكرانيا في الدفاع عن نفسها. ويجب الاحترام الكامل لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

ونحث الاتحاد الروسي إلى وقف أعماله العدائية وسحب قواته العسكرية وعملائه من كامل أراضي أوكرانيا ومن حدودها المعترف بها

والبنى التحتية، بما في ذلك الأسلحة التي يتم التحكم فيها عن بعد، والتي تسبب معاناة للسكان بلا داع وتعمل على زيادة ترويعهم.

ويؤكد بلدي مجدداً دعمه للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ويدعو الأطراف إلى احترام المبادئ الخمسة التي تضمن الأمان والأمن النوويين. ونحن نرفض أي تسييس للمسألة النووية أو استخفاف بها. محطات الطاقة النووية هي بنية تحتية مدنية يحميها القانون الدولي الإنساني. ويجب أن تسود الدبلوماسية على منطق القوة وانتشار الأسلحة، الأمر الذي سيؤجج تصعيد الصراع.

ويدعو بلدي الأطراف المتحاربة إلى تيسير وصول المعونة الإنسانية بأمان ودون عوائق إلى جميع المناطق المحتاجة.

في الختام، نكرر دعوتنا إلى وقف التصعيد والتفاوض بنية حسنة لإنهاء الحرب في أوكرانيا.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلت بالإنكليزية): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها وأشكر مقدمي الإحاطات الآخرين على إسهاماتهم.

لقد طلب الاتحاد الروسي عقد جلسة اليوم لإدانة تزايد إمداد أوكرانيا بالأسلحة. وهذه هي المرة السادسة التي يجتمع فيها المجلس بشأن هذه المسألة في محاولة لصرف الانتباه عن الأفعال والانتهاكات المروعة للقانون الدولي الإنساني التي ترتكبها القوات الروسية في أوكرانيا. وكما لاحظ أعضاء آخرون في المجلس، فإن هذه الجلسات لا تخدم سوى غرض واحد: محاولة روسيا السخيفة تبرير عدوانها غير المبرر على أوكرانيا.

وعلى الرغم من تلك المحاولات لصرف الانتباه يجب ألا يغيب عن بالنا الواقع في الميدان، أي حقيقة أن قرر الاتحاد الروسي غزو جارتها في 24 شباط/فبراير 2022 بالرغم من أنه عضو دائم في المجلس ومكلف بحماية السلم والأمن الدوليين. لقد قررت روسيا ممارسة استخدام القوة بشكل غير قانوني والدمار وما لحق بذلك من دمار. عليه فإن إنهاء الحرب يتوقف على روسيا وما تقرر القيام

عن نفسها. إن المجتمع الدولي يواصل دعمه لأوكرانيا لأجل وقف العدوان الروسي وصون السلم والأمن الدوليين. وعلى النقيض من ذلك، لا ينبغي لأي دولة أن تدعم العدوان الروسي.

وندين بشدة نقل الطائرات المسيرة من إيران إلى روسيا. علاوة على ذلك يساورنا القلق إزاء التقارير عن عقد صفقات للأسلحة بين روسيا وكوريا الشمالية. فأى صفقة أسلحة مع كوريا الشمالية تشكل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وينبغي إدانتها. وتواصل اليابان رصد التطورات ذات الصلة عن كثب.

وينبغي أن تستند أي جهود تهدف إلى التوصل إلى حل دبلوماسي لإنهاء الحرب إلى العدالة. إننا جميعا نعلم الحقيقة التي لا جدال فيها، كما ذكرت الأغلبية الساحقة للجمعية العامة، وهي أن عدوان روسيا انتهاك واضح للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. إن اليابان ليست مقتنعة بالحجة القائلة بأن الجهود المبذولة لدعم الدفاع عن النفس ستعوق الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إنهاء العدوان.

وأود أن أ طرح سؤالاً على جميع الأعضاء: إذا شن بلد مجاور حرباً عدوانية على وطن أحكم واحتل أراضيه ثم عارض الجهود الدبلوماسية لإنهاء العدوان، فماذا سيكون الرد؟ إن مثل هذه الحجة غير مقبولة لدى معظم الدول ذات السيادة.

وبدلاً من ربط الدعم لأوكرانيا والجهود الدبلوماسية المختلفة، يجب على روسيا سحب جميع قواتها ومعداتها العسكرية من أوكرانيا فضلاً عن احترام استقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً.

**السيد خوجا** (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكالة الأمين العام ناكاميتسو على إحاطتها، وأشكر السيد رادشنيكو على أفكاره الثاقبة.

إننا نعرب عن خيبة أملنا نتيجة لضياع الوقت بوجود شخصين يشغلان منصبين متطابقين تماماً يدعي كل منهما بقيادة المجلس بينما يواصلان تضليله بأراء عدوانية. إن مجرد تحليلية عمل عدواني مع الناطقين بالإنكليزية لن يجعله حلو المذاق ومهضوماً أبداً. ولن ينجح ذلك في فرض رواية كاذبة منذ بدايتها وقد فقدت الآن مصداقيتها

دولياً مع الترحيب بالحوار والدبلوماسية بوصفهما الأداتين الوحيدتين اللتين يمكنهما تحقيق السلام الدائم والأمن والاستقرار.

**السيد كومانغا** (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): تود موزامبيق أن تشكر وكالة الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيدة ناكاميتسو، وجميع مقدمي الإحاطات الآخرين على إحاطاتهم الثاقبة اليوم.

يشند تصاعد الحرب في أوكرانيا بجميع عواقبها الإنسانية التي تزداد تدهوراً. ويستمر ذلك بالرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي بأسره لوضع حد للنزاع الذي أودى بحياة الآلاف ودمر الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية. ويعد هذا النزاع مصدر قلق مشترك بيننا جميعاً ويسبب الجرائم البحرية بوصفها تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

ونرى أن استمرار النزاع المسلح والمواجهة العنيفة في أوكرانيا ليس حلاً وليس في مصلحة الأطراف أو مصالح المجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، ندعو أطراف النزاع إلى تحمل المسؤولية عن حماية المدنيين وكفالة الامتثال للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني المنطبقين.

تود موزامبيق أن تكرر دعوتها إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية والعودة إلى المفاوضات المباشرة بين الأطراف على وجه الاستعجال مع الاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

**السيد إيشيكاني** (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكالة الأمين العام ناكاميتسو ومقدمي الإحاطات الآخرين على إحاطاتهم.

لقد طلبت روسيا عقد هذه الجلسة لمناقشة مسألة زيادة إمدادات الأسلحة إلى أوكرانيا وتأثيرها على الجهود الدبلوماسية لحل الأزمة الأوكرانية. ويبدو أنها تركز على من يدعمون أوكرانيا في حالتها المأساوية الحالية. ولكن يجب ألا نغفل عن السبب الجذري.

لذا يتعين على اليابان أن تكرر تأكيد موقفها الأساسي بالقول بأن روسيا هي التي أشعلت هذه الحرب العدوانية غير المبررة على أوكرانيا. وعليه نشدد على حق أوكرانيا في الدفاع عن نفسها ضد العدوان. ولذلك يستمر توفير الأسلحة لأوكرانيا حتى تتمكن من الدفاع

وهناك فرق كبير آخر. تمت عمليات نقل الأسلحة إلى أوكرانيا وفقاً للتشريعات الوطنية للبلدان المعنية، ولمعاهدة تجارة الأسلحة، وللاتزامات الناشئة عن تلك الأعمال وتقييم لخطر تسريبها. وقد أكدت وكالة الأمين العام ناكاميتسو للتو أن عمليات النقل هذه هي بيانات مفتوحة. وتتولى لجنة مخصصة أنشأها البرلمان الأوكراني مسؤولية رصد العملية برمتها حتى تستخدم الأسلحة لأغراض دفاعية ولا تقع في الأيدي الخطأ.

وفي الوقت نفسه تستخدم روسيا، وهي عضو دائم في مجلس الأمن، أسلحة تم الحصول عليها بصورة غير مشروعة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران، منتهكة بصورة صريحة وصارخة ما عهد إليها التمسك به - ألا وهي قرارات مجلس الأمن التي اتخذتها هي نفسها.

السكين يبقى سكيناً؛ ويتوقف كل شيء على ما تستخدم لأجله. هناك أسلحة للدفاع عن الحياة، وهناك أسلحة لقتل المدنيين الأبرياء، بما في ذلك الأطفال الذين يتناولون العشاء في مطعم للبيتزا في كراماتورسك. لذلك لن تتجح روسيا في نقل المسؤولية عن الحرب إلى الآخرين - إلى أوكرانيا، كما تتظاهر أو إلى دول أخرى، كما تروج. دعونا لا ننسى أن كل ما نتحدث عنه، بما في ذلك توريد الأسلحة إلى أوكرانيا، ليس هو السبب. إنه مجرد نتيجة للعدوان الروسي.

لقد أعربنا باستمرار عن مخاوف بشأن عواقب هذه الحرب على أوكرانيا وأوروبا وروسيا نفسها. وقلت في الأسبوع الماضي إن الحرب تغير أشياء كثيرة (انظر S/PV.9357)، بما في ذلك روسيا - وللأسف ليس نحو الأفضل. إن الأحداث المأساوية التي وقعت في نهاية الأسبوع الماضي لم تؤد إلا إلى تعزيز شواغلنا. وكشفت، من بين أمور أخرى، عن أن الحرب التي اختارت روسيا شنها ليست طريقاً باتجاه واحد. فلأفعال دائماً عواقب. ومهما كانت الأسباب والديناميكيات ومآلها، فإن التطورات الداخلية في روسيا أرسلت هزات إلى خارج حدودها - لأن ما كان يُقصد به أن يكون سلاحاً في جيب الجيش الروسي قد تحول إلى وحش يشبه فرانكشتاين انقلب على من أوجده. لقد كشفت تلك

تماماً، حتى بالنسبة لأولئك الذين هم أصلاً شركاء في الجريمة. ففي يوم الجمعة الماضي وصف يفغيني فيكتوروفيتش بريغوزين - الغني عن التعريف - غزو أوكرانيا بأنه "لعبة تمارسها نخبة فاسدة".

لقد قيل ذلك مرات عديدة ولا يسعنا إلا أن نكرره - عندما يتعرض بلد ذو سيادة، دولة مستقلة، للهجوم دون أدنى مبرر؛ وعندما يُقتل الناس في منازلهم ومستشفياتهم ومدارسهم ورياض الأطفال، بما في ذلك في مطعم في المدينة، لا لشيء إلا لإشباع شهية إمبريالية لا تشبع؛ وعندما يتم تدمير عضو في الأمم المتحدة، مما يسبب الفوضى للبلد والمنطقة والقارة والعالم، فإن الإدانة ليست كافية. إن التذكير بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة أمر جيد، ولكن ليس بما فيه الكفاية. إن الدعوة إلى وقف الحرب بينما تدمر البنية التحتية المدنية أعداد كبيرة من الصواريخ والطائرات المسيّرة التي تم الحصول عليها بشكل غير قانوني هو أمر جيد، لكن ليس بما فيه الكفاية. فهناك حاجة للمزيد. كانت هناك - ولا تزال - حاجة ملحة لمساعدة الأوكرانيين على العمل بشجاعة، والدفاع عن حريتهم وحقهم في أن يكونوا على طبيعتهم؛ وفي الدفاع عن أراضيهم ومنازلهم وأسرهم؛ والتأكد من أن ميثاق الأمم المتحدة لا يُختزل في مجرد حبر على ورق، بل إن له معنى وهدفاً.

وهذا هو بالضبط ما دأبت بلدان كثيرة على القيام به وستواصل القيام به. وأتحدى زملاءنا في الاتحاد الروسي أن يسيروا إلى مادة واحدة في ميثاق الأمم المتحدة، إلى سطر واحد في أي قرار للأمم المتحدة أو أي جزء من القانون الدولي، يمكن أن يبرر عدوانهم. لن يفعلوا ذلك، لسبب بسيط هو ألا وجود لتلك المادة. وبدلاً من ذلك، يمكنني أن أوجههم إلى المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، التي توفر أساساً قانونياً واضحاً جداً لفرادى الدول لتقديم أي مساعدة ضرورية لبلد يمارس حقه الطبيعي في الدفاع عن النفس لتأمين سيادته وسلامته الإقليمية. وهذا فرق كبير لأن هناك معتدياً واحداً وضحية واحدة، مما يجعل مفهوم "كلا الجانبين" لإنهاء الحرب سخيفاً وبلا معنى. ومن الأهمية بمكان الاعتراف بأن أحد الجانبين هو من بدأ النزاع، ومن ثم فإنه يتحمل مسؤولية وضع حد له. يمكن تحديد هذا الجانب بسهولة. وقد أدانه باستمرار 143 عضواً في الجمعية العامة.

الأمم المتحدة، هو ما يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، وأوكرانيا تدافع عن نفسها من الحرب العدوانية الشاملة التي تشنها روسيا.

إن جهود روسيا المألوفة لمحاولة تحويل انتباهنا من خلال الادعاءات الكاذبة والمتغيرة باستمرار والمعلومات المضللة أمر واضح إلى حدٍّ مؤلم. لا تفكروا سوى في مثال واحد - مسألة دعم روسيا لمجموعة فاغنر. استمع المجلس لسنوات حتى الآن إلى الممثل الروسي وهو ينكر مراراً أي صلة بين الدولة الروسية ومجموعة فاغنر. وفي يوم الثلاثاء، أصر الممثل الروسي في حديثه للصحافة خارج القاعة على أن مجموعة فاغنر هي مجرد شركة عسكرية خاصة و"منفصلة عن الحكومة". لكن الرئيس بوتين اعترف أخيراً هذا الأسبوع بشكل صريح بأن الحكومة الروسية تمول مجموعة فاغنر بالكامل، حيث قدمت لها ما يقرب من بليون دولار من خزائن الدولة في العام الماضي وحده. قال بوتين:

"أريد أن أشير إلى ذلك وأريد أن يعرف الجميع به - إن مجموعة فاغنر كانت تتلقى كامل مصروفها من الدولة. من وزارة الدفاع، من ميزانية الدولة، لقد مولنا هذه المجموعة تمويلًا كاملاً".

لقد أظهرت روسيا مراراً وتكراراً استعدادها لإساءة استخدام موقعها في مجلس الأمن للترويج المتعمد للكاذب والمعلومات المضللة. ونأسف لأن روسيا تواصل تضليل المجتمع الدولي عمداً، بما في ذلك من خلال هذه الجلسة اليوم. تنكروا فحسب أن القيادة الروسية، في الفترة التي سبقت غزوها اللاحق لأوكرانيا في 24 شباط/فبراير 2022، قد نفت أن لديها أي خطط لإرسال قوات إلى أوكرانيا، حتى أثناء حشدها للقوات على حدود أوكرانيا. إن وحشية روسيا المستمرة ضد الشعب الأوكراني وحملتها لتدمير البنية التحتية لأوكرانيا هي التي حشدت المجتمع الدولي لمساعدة أوكرانيا، سواء لدعم سيادتها وسلامة أراضيها أو احتراماً للقانون الدولي. إن خطاب روسيا النووي غير المسؤول وتخطيطها لوضع أسلحة نووية تكتيكية على أراضي بيلاروس، المتواطئة معها في العدوان الروسي على أوكرانيا، هو الذي يهدد بزيادة تقادم وضع خطير بالفعل. وقد أوضحت الأغلبية الساحقة من الدول

الساعات من الفوضى العارمة في روسيا عن أشياء كثيرة. إن الصحافة ووسائل الإعلام العالمية مليئة بالتحليلات المختلفة، ولكن هناك شيء تجدر الإشارة إليه، شيء كنا نعرفه وأنكرناه - إن مجموعة فاغنر، ختم القسوة في أوكرانيا وفي أجزاء كثيرة من أفريقيا، هي ببساطة أداة روسية تمولها الحكومة بنسبة 100 في المائة، على حد تعبير الرئيس بوتين نفسه. إن الإمبراطور لا يرتدي أية ملابس. لذلك، ثبت أن الألعاب التي غايتها أن تبيّن من الأكثر فتكاً ودموية في أوكرانيا كانت منافسة زائفة. لقد كان صراعاً داخلياً على المال والسلطة على حساب الجنود الفقراء والمدنيين الأبرياء.

وأود أن أختتم بياني بملاحظة أخيرة. تقدم التطورات الأخيرة في روسيا رؤية أخرى جديدة بالذكر. في مواجهة احتمال إراقة الدماء في التنافس على السلطة، سارع الجميع إلى عقد صفقة، بما في ذلك عن طريق الدوران 180 درجة والتخلي عن كلماتهم. كان السبب الرئيسي لمثل هذه الصفقات هو عدم إراقة الدم الروسي. إنه لأمر محير للغاية أن هذا المنطق لا ينطبق على أولئك الذين يسمونهم إخوانهم، أي الأوكرانيين. ولهذا السبب يجب أن يستمر الدعم السياسي والإنساني والعسكري لأوكرانيا - لأنه على الرغم مما نسمعه من روسيا ومقدمي الإحاطات الداعمين لها، فإن أوكرانيا على حق وروسيا على خطأ. لقد وقعت فردة الحذاء الأولى. والحرية ستنتصر لأنها تفوز دائماً، والعدوان سيخسر.

**السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها اليوم. ولا غنى عن قيادتها المستمرة لمكافحة تسريب الأسلحة.

وكما ذكرنا مراراً وتكراراً في المجلس، فإن زعم روسيا أن الدعم الدولي لدفاع أوكرانيا المشروع عن النفس الذي يقدمه أكثر من 50 بلداً يشكل بطريقة ما تهديداً للسلام والأمن الدوليين هو ادعاء زائف بصورة قطعية. إنها محاولة مكشوفة وخرقاء من جانب روسيا لإعادة كتابة الحقائق الواضحة جداً لهذا النزاع. ولنكن واضحين - إن حرب روسيا العدوانية الواسعة النطاق وغزوها لجار ذي سيادة، في انتهاك لميثاق

التي يوفرها شركاؤها إلى أيد غير مقصودة. وسنواصل التشديد على المساءلة، كما فعلنا منذ بداية هذا النزاع، وسنواصل كفالة القيام بعمليات قوية لمواجهة محاولات التسريب غير المشروع.

لقد كانت أوكرانيا، طوال هذا النزاع، شريكا يتحلى بالشفافية وراغباً في القيام بتلك الجهود. وبمساعدة أوكرانيا والدول المجاورة على حصر الأسلحة والذخيرة وحمايتها أثناء نقلها وتخزينها وعند نشرها، وتعزيز إدارة الحدود والأمن في أوكرانيا وفي الدول المجاورة، وبناء قدرة الوكالات الحكومية ذات الصلة على ردع الاتجار غير المشروع بأسلحة معينة وكشفه واعتراضه، فإننا نتخذ خطوات ملموسة للتصدي للتهديدات التي يشكلها التسريب المحتمل للأسلحة.

وعلى نحو ما قلنا في مناسبات عديدة منذ بداية هذه الأزمة، إذا كانت روسيا جادة في وضع حد لهذا النزاع، فيمكنها ببساطة سحب قواتها من أوكرانيا وإنهاء حربها العدوانية غير المشروعة. وندعو روسيا مرة أخرى إلى أن تفعل ذلك، وأن تفعله الآن.

**السيد بيريس لوسي (إكوادور) (تكلم بالإسبانية):** أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها. كما استمعت باهتمام إلى الإحاطات التي أدلى بها مقدمو الإحاطات الآخرون. وأتوه بوجود الممثل الدائم لأوكرانيا في قاعة مجلس الأمن. ليست هذه هي المناسبة الأولى التي يتناول فيها المجلس مسألة التحديات التي يشكلها توريد الأسلحة في سياق العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا. لذلك سأكرر ما قلته باستمرار في المجلس خلال النصف الأول من عام 2023.

أولاً، يجب أن أؤكد على موقف إكوادور الراض للتعنف المسلح والعسكرة والتسليح. ويتفق هذا الموقف مع اعترافنا بحق الشعوب في الدفاع المشروع عن النفس، وفقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك المادة 51.

ثانياً، يسهم توفير المعدات والمنظومات الدفاعية، بما في ذلك المنظومات المضادة للطائرات، في الحد من تدمير الهياكل الأساسية وعدد الضحايا المدنيين، عند استخدامها على النحو المناسب.

الأعضاء في الأمم المتحدة تلك المواقف مراراً. لقد استجابت الولايات المتحدة وأكثر من 50 دولة دعوة أوكرانيا لدعم دفاعها عن النفس ضد العدوان الروسي، وسنواصل القيام بذلك ما تطلب الأمر.

لا تطيل هذه الأسلحة أمد النزاع. فالكرملين وحده يتحمل هذه المسؤولية. تمنع هذه الأسلحة إيقاع المزيد من الوحشية بمواطني أوكرانيا وسط انقراض الكرملين عليهم. يجب عدم نسيان هذه النقطة. إن هجمات روسيا المتواصلة والوحشية على أوكرانيا وشعبها، والسيل المألوف تماماً من الادعاءات الكاذبة التي تعرضنا له روسيا، ليس سوى دليل آخر على أن الرئيس بوتين ليس مهتماً بدبلوماسية مجدية. وقبل أسبوعين فقط، اضطر زعماء من عدة دول أفريقية، أعضاء في بعثة سلام متجهة إلى كييف وموسكو، إلى الاحتماء في مخابئ خلال زيارتهم لكييف عندما كان بوتين يمطر تلك المدينة بالقذائف. أي إشارة أوضح يمكن أن تصلنا بشأن عدم احترام الكرملين المطلق أو عدم اهتمامه بالسلام أو الحل الدبلوماسي لحرب بوتين المختارة؟

ما من أحد يريد أن تنتهي هذه الحرب أكثر من أوكرانيا وشعبها. ولكن كما عبر أعضاء الجمعية العامة بأغلبية ساحقة، فإن شروط تحقيق السلام العادل والدائم يجب أن تكون متجذرة في القانون الدولي. وهذا يشمل إظهار روسيا اهتماماً حقيقياً بإنهاء هذه الحرب والتمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة من خلال الأفعال، وليس مجرد كلمات جوفاء.

إن روسيا، في انتهاك للقرار 2231 (2015)، هي التي اشترت مئات الطائرات المسيرة بدون طيار من إيران ثم نشرتها في هجمات، مما أسفر عن مقتل مدنيين في أوكرانيا. وإذا كانت لدى روسيا أي رغبة حقيقية في خفض التصعيد، فإنها ببساطة ستسحب قواتها من الأراضي الأوكرانية وتنتهي غزوها. ولكننا، بدلاً من ذلك، نشهد زيادة في الأعمال العدائية والوحشية، وموجات القذائف تنشر الدمار في جميع أنحاء أوكرانيا، والخطاب النووي الخطير.

إننا ملتزمون بضمان قدرة أوكرانيا على ممارسة حقها في الدفاع عن النفس ضد حرب روسيا غير القانونية والوحشية، والعمل مع أوكرانيا للحفاظ على أعلى الضمانات التي تضمن عدم تسريب الأسلحة

أول ما يتعدى عليه بلد يهاجم أراضي بلد آخر أو يغزوها أو يحاول ضمها بالقوة. ويجب أن نبتعد عن منطق هيمنة دولة على أخرى، متجاوزين المنطق الدبلوماسي للدول الاستعمارية في القرن التاسع عشر أو الأنظمة الديكتاتورية الأوروبية في القرن العشرين، إلى المنطق الدبلوماسي للقانون الدولي، على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة دإط-6/11، بشأن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، التي يقوم عليها السلام العادل والدائم في أوكرانيا.

ونحن ندرك ونشجع تكثيف الجهود الدبلوماسية التي تسعى إلى إعادة إقامة الحوار بغية المضي قدما نحو ذلك السلام المنشود وتجنب استدراج العالم إلى حرب أوسع نطاقا.

**السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية):** أشكر وكيل الأمين العام والممثلة السامية إيزومي ناكاميتسو ومقدمي الإحاطات الآخرين على إحاطاتهم.

منذ اندلاع الأزمة الأوكرانية، كانت هناك تدفقات هائلة متواصلة من الأسلحة والمعدات إلى ساحة المعركة، مع زيادة مطردة في التنوع والكمية وزيادة الفتك والقوة التدميرية. ونتيجة لذلك، فإن الآثار غير المباشرة ومخاطر الانتشار تتزايد. وفي الوقت نفسه، أدت هذه الأزمة، منذ البداية، إلى تزايد الخسائر في صفوف المدنيين وتدمير المرافق المدنية في مناطق النزاع. لقد وقعت بشكل كثيف وسريع حوادث التهديدات المفاجئة ذات العواقب الوخيمة والتهديدات الناشئة ذات التحذيرات الواضحة الشديدة التأثير التي يتم تجاهلها. لقد أصبحت الحالة على أرض الواقع وحشية ورهيبة وخطيرة ولا يمكن التنبؤ بها بشكل متزايد. ونرى أن ذلك يبعث على القلق العميق. وفي ظل الوضع الراهن، ما يحتاجه العالم هو وقف إطلاق النار - وليس ضخ الأسلحة في ساحة المعركة. والعالم بحاجة إلى الحوار والمفاوضات، وليس إلى تصعيد القتال. إن العالم يحتاج إلى محادثات سلام، وليس مواجهة بين المعسكرات.

في الأشهر والأسابيع الأخيرة، شهدنا عددا متزايدا من البلدان التي تقدم مقترحات للسلام. وتزداد الدعوات قوة من أجل محادثات السلام. ونأمل أن تستجيب الأطراف المعنية بشكل إيجابي للدعوة

ويجب أن يخضع أي توريد للأسلحة أو الذخيرة لضمانات احترام مبادئ التمييز والتناسب والحيطه وقت استخدامها، ويجب ألا يتم ذلك بدون مراعاة معايير الوسم والتسجيل والتعقب وزيادتها، مع إعطاء الأولوية لحماية المدنيين وهدف الاستقرار العالمي على أي منطق آخر، سواء كان منطقا صناعيا أو من حيث الإنتاج أو التوزيع. وبالمثل، يجب أن يدعم الإمداد بالأسلحة أغراض الأمن والحماية وألا يتم لمجرد اختبار معدات هجومية جديدة في مسرح المواجهة.

ونحث الدول التي شجبت الغزو وتشارك في توريد الأسلحة للدفاع عن السلامة الإقليمية لأوكرانيا على زيادة تعزيز ضوابطها للحيلولة دون أن ينتهي الأمر بأن قطع الغيار والأجزاء والمكونات، بما في ذلك الإلكترونيات، من دوائر الصناعة لديها، تعزز الجهود الحربية لجيش الاحتلال، ولا سيما في إنتاج المدفعية والقذائف والأسلحة الأخرى. كما نرفض أي نقل للمواد يتعارض مع أحكام مجلس الأمن، مثل القرار 2231 (2015). ويمكن لجميع هذه التدابير أن تساعد على منع تحويل مسار النزاع وانتشاره وتصعيده، وهي تدابير أساسية للانتعاش بعد انتهاء النزاع.

وفي هذه القاعة تحديدا، كررت مرارا وتكرارا الإعراب عن قلقنا المستمر إزاء التحديات التي تواجه السلام والأمن والاستقرار والتي يشكلها التدفق الواسع النطاق للأسلحة والذخيرة في أي حالة من حالات النزاع المسلح. كما شددت على خطورة وقوع الأسلحة في أيدي المرتزقة والجماعات التي تعمل خارج نطاق القانون الدولي. وقبل بضعة أيام، لاحظنا كيف أن ما يسمى بالجيش الخاص، مجموعة فاغنر، يعرض حتى استقرار روسيا للخطر. وندعو روسيا مرة أخرى إلى وقف الغزو الذي طال أمده بالفعل لأوكرانيا بشكل نهائي، والذي لا يزال يسبب الكثير من الدمار ويحصد الكثير من الأرواح، والامتنال لحكم محكمة العدل الدولية.

وأخيرا، ندعو إلى التسوية السلمية للنزاعات، ونكرر التأكيد على واجب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المتمثل في تسوية منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية، عملا بميثاق الأمم المتحدة، وهو

لقد تحولت حقول أوكرانيا الخصبة، التي كانت إلى عهد قريب تغذي مئات الملايين في جميع أنحاء العالم، إلى ساحات قتال، تقطعها مئات الكيلومترات من الخطوط الأمامية، وتنتشر فيها خنادق تذكرنا بالحرب العالمية الأولى وعرض مرعب لقدرات أكثر التقنيات العسكرية تقدماً في هذا القرن. في حين أن هذه قد تكون حرباً أوروبية جغرافياً فإنها بالتأكيد مصدر قلق عالمي.

وخارج مسرح الحرب، أصبحت أوروبا مهددة مرة أخرى بالديناميات التي قسمتها ذات يوم إلى معسكرين متنافسين. إن الروابط السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية - وهي روابط مجتمعية تدعو للتعاؤل كانت ذات يوم تجمع القارة معا في وقت واعد جدا - يجري تفكيكها تدريجياً وبشكل لا يمكن إصلاحه تقريباً. وسيخلف هذا الانفصال عواقب عميقة على مستقبل أوروبا، ومختلف أنحاء العالم.

لقد نوقش أثر الحرب على الاقتصاد العالمي وعلى التجارة في السلع الأساسية والطاقة والغذاء مناقشة مستفيضة في المجلس وغيره من المنتديات.

واليوم، نواجه احتمال وقوع كارثة نووية لم يكن من الممكن تصوره في يوم من الأيام، ولكنه أصبح ملموساً الآن.

إذ تتأثر البلدان في جميع أنحاء العالم كل يوم بهذه الحرب وعواقبها، مع عدم وجود متنفس دبلوماسي في الأفق. وفي الوقت نفسه، يجب على العالم أن يتعامل مع ضعف التعافي الاقتصادي وأزمة الديون في مرحلة ما بعد الجائحة. إن النظام المتعدد الأطراف منقل بالانقسامات والاستقطاب في الوقت الذي يحتاج فيه إلى النهوض ومواجهة التحدي الوجودي المتمثل في تغير المناخ ووضع مخطط لخطة التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي. ويتردد صدى نداء مستمر من كل ركن من أركان المعمورة دعماً للتوصل إلى حل سلمي لهذا النزاع.

وقد حافظت الدول الأعضاء على إيمانها بميثاق الأمم المتحدة، وهنا يكمن أملنا والمخطط لما سيحدث بعد ذلك. وصوتت البلدان مرارا وتكراراً، بأغلبية كبيرة، لإنهاء هذه الحرب إنهاءً يحافظ على سيادة

العقلانية التي أطلقها المجتمع الدولي بالتزام الهدوء، وممارسة ضبط النفس، والامتناع عن تصعيد التوترات، والمشاركة بشكل أوثق في التوصل إلى توافق في الآراء بغية تأمين وتهيئة الظروف للتوصل إلى تسوية نهائية للآزمة.

وفيما يتعلق بمسألة أوكرانيا، يتمثل موقف الصين الثابت في أنه ينبغي حماية سيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية، والامتناع لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، واحترام الشواغل الأمنية المشروعة لجميع الأطراف. وجميع الجهود، ما دامت تقضي إلى التسوية السلمية للآزمة، تستحق دعمنا. وقد حافظت الصين باستمرار على تواصلها مع جميع الأطراف المعنية بالآزمة الأوكرانية، ويسرت محادثات السلام وشجعتها بنشاط. ونحن على استعداد للعمل مع البلدان المحبة للسلام والداعمة للعدالة في جميع أنحاء العالم من أجل الحفاظ على دورنا الإيجابي والبناء في تعزيز التسوية السياسية لمسألة أوكرانيا.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة للإمارات العربية المتحدة.

أشكر وكالة الأمين العام إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها، وأرحب بمشاركة أوكرانيا في جلسة اليوم.

كما ذكرنا مرارا وتكراراً في القاعة، فإن حماية الأسلحة أثناء نقلها وتخزينها ونشرها أمر في غاية الأهمية. وعلى وجه الخصوص، نود أن نكرر دعوة الممثلة السامية إلى توخي اليقظة إزاء مخاطر تحويل وجهتها. ونواصل حث جميع الأطراف على اتخاذ خطوات متضافرة، بمسؤولية وشفافية، للتخفيف من المخاطر المرتبطة بعمليات نقل الأسلحة في ذلك السياق. وندعو مجلس الأمن إلى ضمان الامتثال الموحد لجميع قراراته ذات الصلة.

لمدة 16 شهراً، دمرت هذه الحرب أوكرانيا. فقد قتلت الآلاف وشردت الملايين وألحقت أضراراً تقدر ببلايين الدولارات بالبنية التحتية الحيوية. وتغير حال جيل من العائلات إلى الأبد. إذ يكبر الأطفال مع صدمة العيش تحت القصف المستمر. ويكون الآباء في الخطوط الأمامية بدلاً من المنزل. وترى الأمهات أن مسؤولية توفير القوات والأمن تقع على عاتقهن بشكل غير متناسب.

اسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى التعليقات التي أديت بشأن مجموعة فاغنز. حاول عدد من الوفود اليوم الإشارة إلى أحداث الأسبوع الماضي في روسيا. وبطبيعة الحال، تلك هي شؤوننا الداخلية. ومع ذلك، سأقول إن قيادة الاتحاد الروسي اتخذت تدابير شاملة لمعالجة الحالة بأسرع ما يمكن، مع تجنب أي زعزعة للاستقرار على نطاق واسع في البلد، فضلا عن الكثير من إراقة للدماء والتهديدات للسكان المدنيين. وقد رفض المجتمع الروسي بشدة الأعمال غير القانونية للمتمردين، مما يدل على مسؤوليته تجاه مصير البلد وتضامنه مع رئيس البلد، فضلا عن الحصانة ضد التحديات الخارجية والداخلية وعدم جدوى محاولات أعداء روسيا الاستفادة من الوضع لإضعاف بلدنا. ونود أن نشير إلى أن العديد من الدول الصديقة استجابت للأحداث وأعربت عن دعمها واهتمامها بنا. وكانت بعض التقييمات التي أدلى بها أعضاء المجلس اليوم مفعمة بالأسف لأن تلك الأحداث لم تسر بالطريقة التي أردوها - وأنها لم تسفر عن تمرد في روسيا. ولم يكن من الممكن أن تتحقق هذه النتيجة، كما نراها الآن، على الرغم من أنهم وأتباعهم في كييف كانوا يتوقون إلى غير ذلك كثيرا ويراقبون الأحداث بفارغ الصبر. وبالطبع، شعروا بخيبة أمل شديدة.

أما فيما يتعلق بالتلميحات السامة التي أدلت بها الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة، فإنها مليئة بالكاذب والكليشيهات البريطانية الكلاسيكية، خاصة فيما يتعلق بأساليب الحرب، فضلا عما يسمى باختطاف الأطفال والاستخدام المزعوم لهؤلاء الأطفال كدروع بشرية وإدراج تلك الادعاءات في التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2023/363)، بالإضافة إلى ادعاءات أخرى. وسنرد عليها في الوقت المناسب، وسيصادف ذلك بشكل ملائم خلال رئاسة المملكة المتحدة لمجلس الأمن في شهر تموز/يوليه.

لقد ظلت ممثلة الولايات المتحدة مرة أخرى تكذب بلا خجل بشأن عدد من الأمور، بما في ذلك الضربات الجوية التي يزعم أنها استهدفت كييف خلال زيارة وفود من أفريقيا. ولم نغند ذلك نحن فحسب، بل أيضا الوفود الأفريقية نفسها التي زارت كييف، التي وصفت ما حدث بأنه استنزاف مدبر.

أوكرانيا واستقلالها وسلامة أراضيها. وقد حان الوقت لبذل جهد جاد لتحقيق تلك الغاية. ولا يمكننا أن نتحمل تكرار دورات الاقتراب من حافة الكارثة ثم نتراجع في اللحظة الأخيرة. هناك الكثير على المحك. وتحقيقا لهذه الغاية، تحت دولة الإمارات العربية المتحدة بقوة على وقف الأعمال العدائية في جميع أنحاء أوكرانيا والسعي الحثيث إلى تحقيق سلام عادل ودائم. لن نكرس نهاية هذا النزاع هيكلًا آمنًا شاملًا ومستقرًا لأوروبا إلا بالالتزام بالميثاق. ولن تبقى نهاية هذا النزاع على السيادة بوصفها اللبنة الأساسية لنظامنا الدولي المفتوح والتعاوني إلا بالتقيد بالميثاق.

نحن لسنا متوهمين بصعوبة الدبلوماسية المطلوبة لإنهاء هذه الحرب. لكن البلدان الأكثر قدرة على التأثير في مسار الأحداث في المستقبل تجلس حول هذه الطاولة. ولنا حاجة إلى مزيد من التذكير بعواقب البديل.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيسة المجلس.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد نيينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أدلي ببعض التعليقات ردا على بعض نقاط المناقشة التي أثيرت اليوم بشأن النصف المزعوم لمطعم بيتزا في كراماتورسك.

فيما يلي بيان صادر عن وزارة الدفاع الروسية.

”في 27 حزيران/يونيه في مدينة كراماتورسك، في جمهورية دونيتسك الشعبية، شنت ضربة عالية الدقة على نقطة الانتشار المؤقتة للواء المشاة الآلي 56 التابع للقوات المسلحة الأوكرانية (وهي نقطة، يمكنني أن أضيف، شملت الفندق الموجود هناك أيضا). أدى الهجوم إلى تحييد جنرالين شاركا في اجتماع لهيئة الإركان، وما يصل إلى 50 ضابطا من القوات المسلحة الأوكرانية، بالإضافة إلى ما يصل إلى 20 شخصا من المرتزقة الأجانب والمستشارين العسكريين.“

ليست هناك حاجة للتعليق على ذلك.

ليس السبب في مقتل ثلاث فتيات على يد روسيا في كراماتورسك بل لأن روسيا لا تزال تمتلك أسلحة وأنها على استعداد دائم للقتل. وأحث من يبذون قلقهم بشأن عمليات نقل الأسلحة إلى مناطق النزاع ألا ينسوا الفرق بين المعتدي والمدافع الذي يقاتل من أجل البقاء. وفي الوقت نفسه، لا يسعني إلا أن أشير إلى أن مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة داخل روسيا وخارجها تبدو أكثر صلة بالموضوع وحسنة التوقيت عقب أحداث نهاية هذا الأسبوع في روسيا.

وفي مناسبات عديدة، بما في ذلك هنا في هذه القاعة، استرعت أوكرانيا انتباه منظومة الأمم المتحدة إلى التهديدات الأمنية الناجمة عن الممارسة الروسية المتمثلة في تجنيد أشخاص ذوي خلفيات إجرامية في تشكيلات مسلحة بالوكالة وتجهيز تلك التشكيلات بمجموعة كاملة من الأسلحة التقليدية لمساعدتها في التحول إلى جيوش موازية بحكم الأمر الواقع. وكان ذلك هو الحال مع مجموعة فاغنر سيئة السمعة، المعروفة بجرائمها في الشرق الأوسط وأفريقيا وأوكرانيا. وقد استخدمت مجموعة فاغنر، فيما اضطلعت به من عمليات هناك، أسلحة لا تخضع لأي آليات مراقبة، بما في ذلك الآليات الروسية الداخلية.

وعلى مدى عقود، ضاعفت روسيا الأزمات في جميع أنحاء العالم وحاولت إخفاء مسؤوليتها وراء هياكل الوكالة. وأخيرا، بدأ العدوان الروسي يعود تدريجيا إلى موطنه. واتضح أن روسيا، التي أصرفت في وسع الدول الأخرى بالتفكك والانهايار، أظهرت فشل وعجز إدارتها، بدءا من قيادتها العليا.

وقد شهد العالم بأسره الشلل الذي أصاب السلطات عندما عبرت وحدات المرتزقة المسلحة بسهولة حدود الاتحاد الروسي؛ وعندما استولوا على مدينة روستوف على نهر الدون، التي يبلغ عدد سكانها أكثر من مليون نسمة، بدون قتال؛ وعندما تقدموا بدون مقاومة تُذكر نحو العاصمة الروسية وأسقطوا طائرات ومروحيات روسية بمنظومات صواريخ حديثة مضادة للطائرات على طول الطريق. وقد أبرزت أحداث يوم السبت أيضا أن التشكيلات المسلحة الشبيهة بفاغنر يمكن أن تمس بسلامة ترسانات الأسلحة وأمنها على الأراضي الروسية بسهولة. وهناك عدة دروس ينبغي للمجتمع الدولي أن يستخلصها من تلك الأحداث.

وأود أن أضيف أنه من أجل وضع حد للحرب، يجب على أسياك كييف في الولايات المتحدة أن يصدروا هذا الأمر لأتباعهم في كييف. وإذا لم تصدر هذه الأوامر أو تعطي إشارات بذلك، فقد يعني هذا شيئا واحدا فقط، وهو أن الولايات المتحدة لا ترى ضرورة أو تمتك رغبة في وضع حد للنزاع. وأنها مهتمة فحسب بإطالة أمد النزاع إلى أن تُلحق الهزيمة بالاتحاد الروسي، ويفضل أن تكون هزيمة استراتيجية، كما قال ممثل الولايات المتحدة. ودعوني أقول إن ذلك اليوم لن يأتي أبدا.

وأخيرا وليس آخرا، أود مرة أخرى أن أشكر السيد بلومنتال والسيد باوز على تقييماتهما الرصينة جدا والزاخرة بالمعلومات. ولا يرحب البعض هنا في القاعة بالحقائق التي يتشاطرونها معنا. وعليه، نود أن نعتذر عن تصرفات الزملاء الذين حاولوا تلطيف إحاطتاهما.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

**السيد كيسيليتسيا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية):** أشير إلى شغل ممثل نظام بوتين المقعد الدائم للاتحاد السوفياتي.

لقد وصف لنا اليوم مرة أخرى كيف ينبغي أن يبدو "المخرج" من منظور روسيا. وباختصار، هي حالة تمتلك فيها روسيا ما يكفي من الأسلحة لمهاجمة أوكرانيا في أي وقت تقرر ذلك، بينما لا تمتلك أوكرانيا أسلحة للدفاع عن نفسها. ويعني ذلك، في الواقع، أن الهجمات الدموية من قبيل الهجوم الصاروخي الذي وقع يوم الثلاثاء على كراماتورسك، في مقاطعة دونيتسك، يمكن أن يحدث بصفة دائمة من دون أي عوائق. 12 قتيلا، من بينهم 3 أطفال، و 60 جريحا - كانت هي نتيجة سقوط الصاروخ الروسي على مطعم في وسط المدينة. وبالمناسبة، هل هناك مصدر أكثر موثوقية للمعلومات المتصلة بتلك الضربة من وزارة الحرب الروسية؟

إن القوات المسلحة الروسية لا تمل من إثبات صحة قرار الأمين العام بإدراجها والجماعات المسلحة التابعة لها في تقريره السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2023/363). فتلك بالضبط هي القائمة التي ينتمي إليها الجيش الروسي عقب كل ما ارتكبه ولا يزال يرتكبه يوميا من جرائم فظيعة ضد الأطفال في أوكرانيا. وتلقي أوكرانيا للأسلحة

لمقاتلي مجموعة فاغنر. ولا تشمل تلك النفقات المعدات والأسلحة التي قدمت بسخاء للمجموعة طوال هذه السنوات.

ولم يكشف اعتراف بوتين فحسب عن عادة الكذب على الجميع في كل مكان. فقد أظهرت مسألة مجموعة فاغنر، وهي إحدى ثمار عمل الكرملين منذ البداية، أن بوتين ورفاقه ليسوا موثوقين ولا يمكن التنبؤ بأفعالهم، ولو بخطوة واحدة. ويظل النظام يشكّل تهديدا وجوديا لا لجيرانه ومناطق أخرى من العالم فحسب، بل ولروسيا نفسها.

وسيستمر نظام بوتين في التدهور وتوليد أزمات وتهديدات جديدة إلى أن ينهار في نهاية المطاف. ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يتعامل مع الأزمة الروسية باعتبارها واحدة من مهامه ذات الأولوية. وأكد من جديد أن العناصر الضرورية لحل الأزمة الروسية ينبغي أن تكمن في الهزيمة العسكرية لروسيا في أوكرانيا والمحاسبة عن الجرائم المرتكبة وفرض الرقابة الدولية على الترسانة العسكرية الروسية.

وتواصل أوكرانيا بذل قصارى جهدها من أجل البقاء وصد الشر. ونحن ممتنون لجميع الدول المسؤولة التي تدعمنا، بما في ذلك عن طريق إمدادنا بالأسلحة اللازمة. فقد كان استخدامها عنصرا من عناصر ممارسة أوكرانيا لحقها الأصيل في الدفاع عن النفس بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة سعيا لتحقيق هدف نبيل - وهو استعادة الاحترام لميثاق الأمم المتحدة. وفي غضون ذلك، ندعو مجلس الأمن إلى مواصلة رصد الأزمة الروسية واتخاذ ما يلزم من الخطوات للتصدي للعديد من التهديدات والتحديات الوشيكة التي تطرحها تلك الدولة المنهارة على العالم.

رُفعت الجلسة الساعة 17/20.

وفي حين أثبت نظام بوتين القصور باستمراره في حربه على أوكرانيا بدون أي فرصة للنجاح، فقد برهن أيضا على أنه لم يعد قادرا على السيطرة على بلده. فالزحف صوب موسكو لم يتوقف إلا بقرار من قائد مجموعة فاغنر، بعد وساطة من الديكتاتور البيلاوروسي لوكاشينكو.

لقد بُني نظام بوتين على الأكاذيب والنفاق. فقد كذب بوتين لسنوات بشأن تبعية مجموعة فاغنر للحكومة الروسية. فقد قال بوتين في مؤتمره الصحفي مع المستشارة الألمانية آنذاك أنجيلا ميركل في كانون الثاني/يناير 2020، بشأن وجود مجموعة فاغنر في ليبيا:

”إذا كان هناك مواطنون روس، فإنهم لا يمثلون مصالح الدولة الروسية ولا يتلقون أموالا من الحكومة الروسية“.

وصرح بوتين في مؤتمر صحفي مع الرئيس الفرنسي ماكرون في شباط/فبراير 2022 حول أنشطة مجموعة فاغنر في مالي قائلا:

”فيما يتعلق بفاغنر، وكما قلت بالفعل، لا علاقة للحكومة الروسية بها“.

لقد اعترف بوتين هذا الأسبوع بأن مجموعة فاغنر كانت ممولة بالكامل من الدولة وأنها تلقت 86,3 بليون روبل، أي ما يعادل مليار دولار، من ميزانية الدولة في الفترة ما بين أيار/مايو 2022 وأيار/مايو 2023. وتقل الميزانيات السنوية لثلث المناطق الروسية عن هذا المبلغ. وبالإضافة إلى ذلك، خصصت الحكومة الروسية 110 بلايين روبل - أي ما يقرب من 1,29 بليون دولار - لمدفوعات التأمين